تعددُ الأوجهِ الإعرابيةِ للمصدرِ المؤولِ لنماذجَ منْ القرآنِ الكريمِ دراسةً في "المعنى النحويِ الدلالي

م.م. ثائر سعود رهيف جياد الجنابي

وزارة التربية المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

Thaer.saud.raheef@gmail.com

الملخص:

من خلال البحث نحاول تسليط الضوء على الأوجهِ الإعرابية المختلفة لنماذجٍ من القرآنِ الكريمِ التي جاء فيها المصدر المؤول بمختلف مواضعهُ الإعرابية وفق الأوجه التي أتخذها، ومعرفة ذلك التعدد من خلال استعراض هذه الآيات القرآنية للوصول إلى السبب لهذا التعدد والاختلاف يعود للعلماء في تقدير وإعراب المصدر المؤول وفق القراءات المختلفة وتأثيرها على السياق القرآني، للوصول للمعنى المتوافق من تفاعل السياق مع الوظائف النحوية، والدلالية الأولية، وهذا ما يسمى بـ(المعنى النحوي الدلالي) للمفردة داخل النص، وأن دلَّ هذا التعدد فإنه يدلُّ على إعجاز القرآن الكريم وتأثير الإعراب فيه؛ لأنَّ الإعراب أداة تحليلية لبيان الوظائف النحوية والدلالية للفظة داخل سياقها.

الكلمات المفتاحية: تعدد الأوجه، المصدر المؤول، القرآن الكريم، المعنى النحوي الدلالي.

Abstract:

Through the research, we are trying to shed light on the different grammatical aspects of examples of the Holy Qur'an in which the interpreted source came in its various grammatical positions according to the aspects it took, and to know that multiplicity by reviewing these Qur'anic verses to reach the reason for this multiplicity, and the difference is up to scholars in assessing and parsing the interpreted source according to The different readings and their impact on the Qur'anic context, to reach the compatible meaning from the interaction of the context with the primary grammatical and semantic functions, and this is what is called (the grammatical-semantic meaning) of the word within the text, and the significance of this multiplicity is that it indicates the miraculous nature of the Holy Qur'an and the influence of parsing on it. Because parsing is

an analytical tool for clarifying the grammatical and semantic functions of a word within its context.

Keywords: multifacetedness, interpreted source, the Holy Qur'an, semantic grammatical.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن تبيانًا، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى أهل بيته وصحبه أجمعين.

أما بعد:

سلط البحث الضوء على تعدد الوجوه الإعرابية للمصدر المؤول، بوصفه الاسم الذي يشغل الوظيفة النحوية، وركنًا أساسيًا من أركان النحو العربي، والقاعدة النحوية في علائق الجملة والتركيب بين دقائقها؛ لأنها تقوم على ركني الأسناد (المسند والمسند إليه)، فيحل التركيب الوصفي المؤول بأحد هذه الحروف المصدرية وهي: (أَنَّ، أنْ، ما، كي، لو، همزة التسوية)، مع مدخولها في محلِّ رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍ بهذا التركيب المنسبك لشغل الوظيفة النحوية داخل طرفي الإسناد فكانت الدراسة موسومة بـ: ((تعدد الأوجه الإعرابية للمصدر المؤول لنماذج من القرآن الكريم "دراسة في المعنى النحوي الدلالي"))، وكنت متتبعًا فيها الأوجهِ الإعرابية المختلفة لنماذجٍ من آيات القرآن الكريم التي جاء المصدر المؤول فيها بمختلف مواضعه الإعرابية وفق الأوجه التي أتخذها، ومعرفة ذلك التعدد من خلال استعراض بعض الآراء التي قيلت في الآيات للوصول إلى السبب وراء تعدد واختلاف الأوجه فيها؛ لكونه يعد من جوهر اللغة العربية وكيانها بأنها تبعد اللسان عن اللحن والخطأ بها، لما لها أثر في تعدد المعاني ، ولما لهذه الظاهرة التي شغلت العلماء من مفسرين ولغويين ومعربين، وكان لهم رأيهم الخاص في تقدير وتأويل وإعراب المصدر المؤول وفق القراءات المختلفة أو عدم ظهور الحركة على بعض مفرداتها بما يتلاءم مع السياق النصي، وتأثيره على النص القرآني، والمعنى المراد المتوافق من تفاعل السياق مع الوظيفة النحوية، والدلالة الأولية، ويقول في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "قد أطلق على تفاعل المعنى النحوي الأولي، والدلالة الأولية للمفردات في السياق الملائم الذي يعطي المفرد معنى جديدًا خاصًا في إطار الجملة، المعنى النحوي الدلالي، وقد يرد مختصرًا بالمعنى النحوي"[(1)]، وبهذا يكون تفاعل المفردات داخل التركيب وفق المعنى داخلها هو الغاية التي يسعى إليها علم النحو، إذ فصل هذا المعنى عن السياق الذي جاء فيه يكون عند ذلك إساءة بالغة، ويصبح جسدًا بلا روح، وكلُّ غايته وصف الجملة وصفًا شكليًا جامدًا بدونه[(2)]، وأن دلَّ هذا التعدد في الأوجه الإعرابية والمعنى فإنه يدلُّ على إعجاز القرآن الكريم وتأثير الإعراب فيه؛ لأنَّ الإعراب الأداة التحليلية لبيان الوظائف النحوية والدلالية للفظة داخل سياقها، وعليه أرتيتُ أن أقسم بحثي إلى:

التمهيد: دلالة المصدر المؤول.

أولاً: مفهوم المصدر لغة واصطلاحًا.

ثانيًا: مفهوم التأويل لغة واصطلاحًا.

ثالثًا: عناصر المصدر المؤول ودلالتها.

المبحث الأول: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهٍ واحد من الإعراب.

المبحث الثاني: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهين أو أكثر من الإعراب وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهين من الإعراب.

المطلب الثاني: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على أكثر من وجهين.

الخاتمة.

هوامش البحث.

قائمة المصادر والمراجع.

دار البحث على اختيار هذه النماذج القرآنية المباركة، وتتبع آراء العلماء في محلِّ الشاهد وفق المعنى النحوي الدلالي، مُتخذًا (المنهج الوصفي التحليلي) في دراستها، معتمدًا على أهمِّ المصادر والمراجع في اللغة العربية، والمتمثلة بكتب اللغة، والنحو، والتفسير، وإعراب القرآن، والبلاغة لرفدِ البحث بالتوجيهات، والآراء التي تتوافق مع منهجية البحث العلمي الرصين المتعارف عليها للوصول إلى أهمِّ النتائج من الدراسة، وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين خير ناصر ومعين أعاننا على إتمام بحثنا، والصلاة والسلام على نبينًا نبي الرحمة محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

التمهيد: دلالة المصدر المؤول

أولاً: مفهوم المصدر لغةً واصطلاحًا:

- المصدر في اللغة:

المصدر في اللغة يعود إلى مادة (ص د ر)، وهي في المعاجم اللغوية تدور حول معنى: الظهور والتقدم والبروز؛ لأنَّ المصدر بمفهومه مقدم كل شيء واوله، وهذا ما أستعمل بجعله مصدرًا للأسماء والأفعال، من حيث الاشتقاق فقيل عنه في معاجم اللغة: "الصَّدْرُ: أعلى مُقَدَّمِ كُلِّ شيءٍ، وصَدْرُ القَناةِ أعلاها، وصَدْرُ الأمر أوَّلُه، وصُدْرةُ الإنسانِ: ما أَشْرفَ من أعلى صدره، والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ، وتفسيره: ان المصادر كانت أوَّل الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وإنما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهابًا، وسَمِعَ سمعًا وسَماعًا وحَفِظَ حِفظًا، والمُصَدَّرُ من السِّهامِ: الذي صدرُه غليظٌ، وصَدْرُ السَّهم: ما فَوْقَ نصفه الى المَراش...، والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ"[3]، وقال ابن فارس في معجمه: "الصَّادُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْوِرْدِ، وَالْآخِرُ

صَدْرُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرُهُ... وَالْمُصَدَّرُ: الْأَسَدُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِقُوَّةِ صَدْرِهِ"[4]، وقال ابن سيده: "والمُصَدَّرُ أَوَّلُ القِداحِ الغُفْلِ التي لَيْستْ لها فروضٌ ولا أَنْصِبَاءٌ إِنّما تتَقَّلُ بها القِداحُ كَراهِيةَ التُّهَمَةِ هذا قولُ اللحيانيّ".[5]

- المصدر في الاصطلاح:

مفهوم لفظ المصدر في اصطلاح النحويين يدور في دلالة الاشتقاق ما اصله الفعل بين الحدث والمصدر والمتصفح لكتبهم يرى ذلك أثناء حديثهم عن الأفعال واشتقاقها، فقد ذكر سيبويه عند حديثه في باب علم الكلم من العربية فقال:" وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع...، فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة...، والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل"[6]، وكذلك قال ابن السراج:" المصدر اسم كسائر الأسماء, إلَّا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها، والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين, فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد، قيامًا سواء, وإذا قلت: ضربت فإنما معناه أحدثت ضربًا وفعلت ضربًا فهو المفعول الصحيح، ألاَ ترى أن القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته, ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته، تريد: أنا ضربت هذا الضرب، وقولك ضربت هذا الضرب, وقولك ضربت زيدًا لا يصلح أن تغيره بأن تقول: فعلت زيدًا؛ لأنه ليس بمفعول لك فإنما هو مفعول لله تعالى, فإذا قلت: ضربت زيدًا, فالفعل لك دون زيد, وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر, فعلى هذا تقول: قمت قيامًا وجلست جلوسًا, وضربت ضربًا, وأعطيت إعطاءً, وظننت ظنا, واستخرجت استخراجًا, وانقطعت انقطاعًا, واحمررت احمرارًا, فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة".[7]

ويفصل القول ابن جني في كتابه: "واعْلَم أَن الْمصدر كل اسْم دلَّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد وَالْفِعْل مُشْتَقٌّ من الْمصدر فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَة فَهُوَ مَنْصُوب تَقول قُمْت قيَامًا وَقَعَدت قعُودًا...، وَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمصدر وَلَا جمعه؛ لِأَنَّهُ اسْم الْجِنْس وَيَقَع بِلَفْظِهِ على الْقَلِيل وَالْكثير فَجرى لذَلِك مجْرى المَاء وَالزَّيْت وَالتُّرَاب فان اخْتلفت أَنْوَاعه جَازَت تثنيته وَجمعه تَقول قُمْت قيامين وَقَعَدت قعودين، وَاعْلَم أَن الْفِعْل يعْمل فِي جَمِيع ضروب المصادر من الْمُبْهم والمختص تَقول فِي الْمُبْهم قُمْت قيَامًا وَانْطَلَقت انطلاقًا وَتقول فِي الْمُخْتَص قُمْت القيامَ الَّذِي تعلم وَذَهَبت الذهابَ الَّذِي تعرف، وَيعْمل أَيْضا فِيمَا كَانَ ضربًا من فعله الَّذِي أَخذ مِنْهُ تَقول قعد القُرْفُصَاءَ...، وَمَا أضيف إِلَى الْمصدر مِمَّا هُوَ وصف لَهُ فِي الْمَعْنى بِمَنْزِلَة الْمصدر تَقول سرت أشدَّ السيرِ وَصمت أحسنَ الصيامِ فتنصب أَشد وَأحسن نصب المصادر، وَتقول إِنَّه ليعجبني حبًّا شَدِيدًا؛ لِأَنَّ أَعجبني وأحببته فِي معنى وَاحِد"[8]، وقال ابن مالك عندما تكلم عن المفعول المطلق: "المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول، وقد يُسَمّى فعلاً وحدثًا وحدْثانًا، وهو أصل الفعل لا فرعه خلافًا للكوفيين"[9]، وقال ابن هشام: " ثمَّ قلت بَاب الْأَسْمَاء الَّتِي تعْمل عمل الْفِعْل وَهِي عشرَة أَحدهَا الْمصدر وَهُوَ اسْم الْحَدث الْجَارِي

على الْفِعْل كضرب وإكرام وَشَرطه أَن لَا يصغر وَلَا يحد بِالتَّاءِ نَحْو ضربتين أَو ضربات وَلَا يتبع قبل الْعَمَل وَأَن يخلفه فعل مَعَ أَن أَو مَا وَعَمله منونا أَقيس نَحْو ﴿أَو إِطْعَام فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتِيمًا﴾، ومضافا للْفَاعِل أَكثر نَحْو ﴿وَلَوْلَا دفع الله النَّاس﴾، ومقرونًا بأل ومضافا لمفعول ذكر فَاعله ضَعِيف وَأَقُول لما أنهيت حكم الْفِعْل بِالنِّسْبَةِ إِلَى الإعمال أردفته بِمَا يعْمل عمل الْفِعْل من الْأَسْمَاء وبدأت مِنْهَا بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَن الْفِعْل مُشْتَقّ مِنْهُ على الصَّحِيح"[10]، وقال ابن عقيل: "الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدلُّ على قيام...، والقيام هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر"[11]، وقيل في مفهوم الحدث: "ما يكون مسبوقًا بمادة ومدة، وقيل ما كان لوجوده ابتداء"[12]، ووضح مسالة الخلاف ابن الأنباري بقوله:" ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه...، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[13]، ومن خلال تعريف المصدر في اللغة والاصطلاح وجمع المعاني التي دلّ عليها المصدر بمفهومه الاصطلاحي هو الدلالة على الحدث المجرد من الزمن اعتبارًا وإن كان الزمن اساسًا من اشتقاق المصدر من الأفعال والخلاف الحاصل كما سبق في أصل الاشتقاق بين ما هو أصل وما هو فرع وما يهمنا هو المصدر المؤول الذي يعد من صلب بحثنا وبعد عرض مفهوم المصدر يجب أن نتطرق إلى مفهوم التأويل.

ثانيًا: مفهوم التأويل لغةً واصطلاحًا:

- التأويل في اللغة:

دلالة التأويل في كتب اللغة يعود إلى مادة (آل) وقيل فيه: "وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَأْوِيلُ الْكَلَامِ، وَهُوَ عَاقِبَتُهُ وَمَا يَؤُولُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾[الأعراف: ٥٣]، يَقُولُ: مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ بَعْثِهِمْ وَنُشُورِهِمْ"[14]، و: "آلَ الشيءُ يَؤُولُ أَوْلًا ومَآلًا: رَجَع، وأَوَّلَ إليه الشيءَ: رَجَعَه، وأُلْتُ عَنِ الشَّيْءِ: ارْتَدَدْتُ...، قَالَ ابْنُ الأَثير: هُوَ مِنْ آلَ الشيءُ يَؤُولُ إِلى كَذَا أَي رَجَع وَصَارَ إِليه، وَالْمُرَادُ بالتَّأْوِيل نَقْلُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ الأَصلي إِلى مَا يَحتاج إِلى دَلِيلٍ لَوْلَاهُ مَا تُرِك ظاهرُ اللَّفْظِ...، وأَما التَّأْوِيل فَهُوَ تَفْعِيلٌ مِنْ أَوَّلَ يُؤَوِّلُ تَأْوِيلًا وثُلاثِيُّه آلَ يَؤُولُ أَي رَجَعَ وَعَادَ، وَسُئِلَ أَبو الْعَبَّاسِ أَحمد بْنُ يَحْيَى عَنِ التَّأْوِيل فَقَالَ: التَّأْوِيل وَالْمَعْنَى وَالتَّفْسِيرُ وَاحِدٌ، قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: يُقَالُ أُلْتُ الشيءَ أَؤُولُهُ إِذا جَمَعْتَهُ وأَصلحته فَكَانَ التَّأْوِيل جَمْعَ مَعَانِي أَلفاظ أَشكَلَت بِلَفْظٍ وَاضِحٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ...، اللَّيْثُ: التَّأَوُّلُ والتَّأْوِيلُ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ الَّذِي تَخْتَلِفُ مَعَانِيهِ وَلَا يَصِحُّ إِلّا بِبَيَانٍ غَيْرِ لَفْظِهِ" .[15]

- التأويل في الاصطلاح:

إن التأويل في الاصطلاح يتوافق تمامًا بما جاء في معاجم اللغة من حيث الدلالة على الرجوع والتفسير والحقيقة والتعبير والبيان وقد أجمع العلماء على هذه المعاني ومن دلالته ما قاله الزركشي في البرهان: "وَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ مِنَ الْأَوْلِ وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَا تَأْوِيلُ هَذَا الكلام؟ أي إلام تَؤُولُ الْعَاقِبَةُ فِي الْمُرَادِ بِهِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿يوم يأتي تأويله﴾، أَيْ تُكْشَفُ عَاقِبَتُهُ وَيُقَالُ آلَ الْأَمْرُ إِلَى كَذَا أَيْ صَارَ إِلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمَآلِ وَهُوَ الْعَاقِبَةُ وَالْمَصِيرُ وَقَدْ أَوَّلْتُهُ فَآلَ أَيْ صَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ فَكَأَنَّ التَّأْوِيلَ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَى مَا تَحْتَمِلُهُ مِنَ الْمَعَانِي وَإِنَّمَا بَنَوْهُ عَلَى التَّفْعِيلِ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في التفسير وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنَ الْإِيَالَةِ وَهِيَ السِّيَاسَةُ فَكَأَنَّ الْمُؤَوِّلَ لِلْكَلَامِ يُسَوِّي الْكَلَامَ وَيَضَعُ الْمَعْنَى فِيهِ موضعه"[16]، وقيل: " فإن لفظ التأويل ورد لثلاثة معان:

الأول: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو اصطلاح أكثر المتأخرين.

الثاني: التأويل بمعنى التفسير، فهو الكلام الذي يفسَّر به اللفظ حتى يُفهم معناه.

الثالث: التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل ما أخبر الله به عن ذاته وصفاته هو حقيقة ذاته المقدسة وما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به عن اليوم الآخر هو نفسه ما يكون في اليوم الآخر"[17]، وقيل: "التَّأويلُ بمعنى: ما تؤولُ إليه حقيقةُ الكلامِ، هو الغالبُ على معنى لفظِ التَّأويل في موارِده في القرآنِ"[18]، وايضًا قيل: "وأمَّا التَّأويلُ، بمعنى: صرف اللَّفظِ عن مفهومِه إلى غير مفهومِه، فهذا لم يكن هو المرادُ بلفظِ التَّأويلِ في كلامِ السَّلفِ، اللَّهمَّ إلاَ أنه إذا عُلِمَ أنَّ المتكلِّمَ أرادَ المعنى الذي يقال أنَّه خلافُ الظَّاهرِ، جعلوه من التَّأويلِ الذي هو التَّفسيرُ، لكونه تفسيرًا للكلامِ وبيانًا لمرادِ المتكلِّمِ به، أو جعلوه من النَّوعِ الآخرِ الذي هو الحقيقةُ الثَّابتةُ في نفسِ الأمرِ التي استأثرَ اللهُ بِعِلْمِهَا، لكونِه مندرجًا في ذلك، لا لكونِه مخالفًا للظَّاهرِ"[19]، وبعد عرضنا لمفهومي المصدر، والتأويل في اللغة والاصطلاح وبينا ما آلت إليه كتب اللغة في إيضاح دلالتهم وتحديد أركانهم فموضوع البحث يسلط الضوء على المصدر المؤول وهو أحد أنواع المصادر من حيث كونه تركيب وصفي مكون من حروف تسمى الحروف المصدرية تدخل على الأفعال وتؤول هذه الحروف مع أفعالها بمصادر تتخذ مواقع من الإعراب تتناسب فيه مع السياق التركيبي للنص وفق المعنى النحوي الدلالي، ومن هذه الحروف المصدرية هي: (ما، وأنْ المخففة، وأَنَّ الناسخة، ولو، وهمزة التسوية، وكي) التي سنتطرق إلى دلالتها في ثنايا البحث إن شاء الله تعالى.

ثالثًا: عناصر المصدر المؤول ودلالتها:

الحديث عن الموصولات الحرفية أو ما يعرف بالحروف المصدرية الناصبة التي تدخل على الأفعال والأسماء وتؤول مع صلتها في محلِّ رفع أو نصب أو جر بحسب السياق المتمثل بالتركيب الموقعي لعناصر الجمل داخل النصوص، وإن هذه الموصولات الحرفية هي: (أَنْ، وأَنَّ، وكي، وما، ولو، وهمزةُ

التّسوية)، نحو: سرَّني أَن تُلازمَ الفضيلةَ، وأُحِبُّ أنكَ تجتنبُ الرَّذيلةَ، وإرحمْ لكي تُرحَمَ، وأَوَدُّ لو تجتهدُ، وقوله تعالى: ﴿واللهُ خلقكُم وما تعملون﴾، وقوله تعالى: ﴿ سواءٌ عليهم أأَنذرتهم أم لم تُنذِرهم﴾، والمصدر المؤولُ بعدها يكونُ مرفوعًا أَو منصوبًا أَو مجرورًا، بحسب العاملِ قبلَهُ[20]، ولا تخلو كتب النحاة والرسائل عن دلالة هذه الأحرف لكننا نوجز القول فيها من خلال عرض بعض الآراء التي قيلت فيها، وهذه الموصولات على قسمين هما: الموصول الاسمي والموصول الحرفي، وهناك فرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي يتجلى بفروق ستة، أهما:[21]

أولاً: أن الموصولات الاسمية لا بد أن تكون مبنية في محلِّ رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعها من الجملة؛ وذلك شأن كل الأسماء المبنية، بخلاف الموصولات الحرفية، فإنها مبنية أيضًا؛ ولكن لا محلَّ لها من الإعراب –شأن كل الحروف– فلا تكون في محلِّ رفع، أو نصب، أو جر، مهما اختلفت الأساليب.

ثانيًا: أنَّ صلة الموصول الاسمي لا بد أن تشتمل على العائد؛ أما صلة الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقًا.

ثالثًا: أنَّ الموصول الحرفي لا بد أن يسبك مع صلته سبكًا ينشأ عنه مصدر يقال له: (المصدر المسبوك أو المصدر المؤول)، يعرب على حسب حاجة الجملة، ولهذا تسمى الموصولات الحرفية: بـ(حروف السبك)، وتنفرد به دون الموصولات الاسمية.

رابعًا: أنَّ بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بفعل جامد مثل: لو، وكذلك: ما المصدرية، إلاَّ مع أفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة؛ وهي: (خلا – عدا – حاشا)، فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف، أو لأنها متصرفة بحسب أصلها فجمودها عارض طارئ لا أصيل، والمصدر المؤول معها مؤول بالمشتق...، أي: مجاوزين.

خامسًا: أنَّ الموصول الاسمي غير "أل" يجوز حذفه على الوجه الذى قدمناه، أما الحرفي فلا يحذف منه إلاَّ: "أنْ" الناصبة للمضارع، فتحذف جوازًا أو وجوبًا، طبقًا لما هو مبين عند الكلام عليها في النواصب وهي في حالتي حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك في حالة وجودها.

سادسًا: أنَّ الموصول الحرفي "أنْ" يصح في الرأي المشهور وقوع صلته جملة طلبية، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية، فإن صلتها لا بد أن تكون خبرية.

والموصولات قسمين كما ورد سابقًا، وما يهمنا هو الموصول الحرفي الذي قيل فيه:" الموصولات الحرفية وهي خمسة أحرف: أحدها: أن المصدرية وتوصل بالفعل المنصرف ماضيًا مثل عجبت من أن قام زيد ومضارعًا نحو عجبت من أن يقوم زيد وأمرًا نحو أشرت إليه بأن قم فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ فهي مخففة من الثقيلة، ومنها: أن وتوصل باسمها وخبرها نحو عجبت من أن زيدًا قائم ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ وأن المخففة كالمثقلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفًا واسم المثقلة مذكورًا، ومنها: "كي" وتوصل بفعل مضارع فقط مثل: جئت لكي تكرم زيدًا، ومنها: "ما" وتكون مصدرية ظرفية نحو لا أصحبك ما دمت منطلقًا أي مدة دوامك

منطلقًا وغير ظرفية نحو عجبت مما ضربت زيدًا وتوصل بالماضي كما مثل وبالمضارع نحو لا أصحبك ما يقوم زيد وعجبت مما تضرب زيدًا...، وبالجملة الإسمية نحو عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد قائم وهو قليل وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصحبك ما لم تضرب زيدًا ويقل وصلها أعني المصدرية بالفعل المضارع الذي ليس منفيًا بلم نحو لا أصحبك ما يقوم زيد، ومنها: لو وتوصل بالماضي نحو وددت لو قام زيد والمضارع نحو وددت لو يقوم زيد، وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو وددت لو تقوم أي قيامك وعجبت مما تصنع وجئت لكي أقرأ ويعجبني أنك قائم وأريد أن تقوم".[22]

قال ابن السراج: "أنَّ "أنْ" تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلاَّ أن صلة "ما" لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى "ما" لأنها اسم، وما في صلة "أن" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أن" حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن "ما" اسم وأنها ليست حرفًا كـ" أنْ": أنها لو كانت كـ"أن" لعملت في الفعل كما عملت "أن" لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال, ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين، فتقول: يعجبني أن يقوم زيد، تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت، تريد: صنيعك، إلاَّ أن هذين وإن كانا قد يكونان في معنى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: ضربت زيدًا ضربًا، لا يجوز أن تقول: ضربت زيدًا أن ضربت، تريد: ضربًا، ولا ضربت زيدًا ما ضربت، تريد: معنى "ضربًا"، وأنت مؤكد لفعلك, ويجوز: ضربت ما ضربت، أي: الضرب الذي ضربت، كما تقول: فعلت ما فعلت، أي: مثل الفعل الذي فعلت، وتقول: فعلت ما فعل زيد، أي: كالفعل الذي فعل زيد، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأنَّ فعلك لا يكون فعل غيرك"[23]، وقيل: "احترز بقوله "الناصبة مضارعًا" من "أن" المخففة من "أن" الثقيلة، فإنها حكمها حكم المثقلة، ومن "أن" الزائدة، ومن "أن" التفسيرية، ولهذه الأقسام مواضع تُذكر فيها، وإنما ذكر هنا ما تُوصل به "أن" الناصبة للمضارع، فكما ذُكرت الموصلات الاسمية وصلاتها، كذلك ذكرت الحرفيات وصلاتها، وهذه الحروف الموصولات ينسبك منها مع صلاتها مصدر"[24]، وبعد عرضنا للآراء التي قيلت في الموصولات الحرفية فيما يلي شيء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الستة :[25]

أولاً: أنْ، ساكنة النون أصالة ولا تكون صلتها إلاَّ جملة فعلية، فعلها كامل التصرف؛ سواء أكان ماضيًا؛ نحو: عجبت من أنْ تأخرَ القادم، أم مضارعًا؛ نحو: من الشجاعة أن يقول المرء الحقَّ في وجه الأقوياء، أم أمرًا، نحو: أنْصَحُ لك أن بادرْ إلى ما يرفع شأنك، وهي في كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُسْتغنَى به عنهما، ويعرب على حسب حاجة الجملة، فيكون مبتدأ، أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو غير ذلك، طبقًا لتلك الحاجة وقد يسد مسَد المفعولين أيضًا، وقيل: "وأما أنْ الحرفية المصدرية، وهي من الحروف الموصولات،

وتوصل بالفعل المتصرف، ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا نحو: أعجبني أن فعلت ويعجبني أن يفعل، وأمرته بأن أفعل، ونص سيبويه، وغيره، على وصلها بالأمر، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها، قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر، والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع...، وأن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع؛ بل هي أم الباب، وتعمل ظاهرة ومضمرة"[26]، ودلالتها مع فعلها على الاستقبال.

ثانيًا: أَنَّ المشددة النون، وتكون صلتها من اسمها وخبرها؛ نحو: سَرَّني أنَّ الجو معتدل، ويُستغنَى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة ومثلها: "أنْ" المخففة النون الناسخة؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها، ولكن اسمها لا يكون إلاَّ ضميرًا محذوفًا، وخبرها جملة؛ نحو: أيقنت أنْ عليٌّ لمسافر، ودلالتها مع معموليها على التوكيد، ومن مواضع فتح همزة (أَنَّ) حين تؤول مع أسمها وخبرها بمصدر:[27]

١- أن تقع في موضع فاعل، نحو: أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب .

٢- أن تقع في موضع نائبة، نحو: قل أوحي إلي أنه استمع .

٣- أن تقع في موضع مبتدأ، نحو: في ظني أنك فاضل، ويجب تقديم خبرها؛ لأنَّ المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام، خلافًا لبعضهم، ما لم تكن بعد أما فيجوز التقديم والتأخير، نحو أما أنك فاضل ففي ظني.

٤- أن تقع اسم كان، نحو: كان في ظني أنك فاضل.

٥- أن تقع اسم إن مفصولة بالخبر، نحو: إن عندي أنك فاضل.

٦- أن تكون خبر اسم معنى، نحو: أمرك أنك ذاهب.

٧- أن تقع في موضع منصوب، غير خبر، نحو: ولا تخافون أنكم أشركتم بالله، وإنما احترزت عن الخبر، والمراد به ثاني مفعولي ظن فإنه خبر في الأصل، لأنها يجب كسرها فيه، بعد اسم عين، كما تقدم.

٨- أن تقع في موضع مجرور، بحرف، نحو: ذلك بأن الله هو الحق، وإما أن تقع في موضع مجرور بإضافة، نحو: إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون، وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء: أولها: أن تقع في موضع مصدر مرفوع، وثانيها: أن تقع في موضع مصدر منصوب، وثالثها: أن تقع في موضع مصدر مجرور.

ثالثًا: كَيْ، وصلتها لا تكون إلاَّ جملة تبدأ بفعل مضارع منصوب نحو: أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج، ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما، ويعرب على حسب حاجة الجملة، وحاجتها لا تكون هنا إلاَّ لمجرور باللام دائمًا.

رابعًا: ما، وتكون مصدرية ظرفية؛ نحو: سأصاحبك ما دمت مخلصًا، أي: مدة دوامك مخلصًا، وسألازمك ما أنصفت، أي: مدة إنصافك، ومصدرية غير ظرفية، مثل: فزعت مما أهمل الرجل؛ أي: من اهمال الرجل...، ودهشت مما ترك العمل، أي: من تركه العمل، وقالوا عند حديثهم عن (ما المصدرية)، تكون على قسمين: وقتية، وغير وقتية، فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾، وأما غير الوقتية: هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾، وزعم السهيلي أن شرط كون ما مصدرية صلاحية وقوع ما الموصولة موقعها، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصًا، فلا يجوز: أريد ما تخرج، أي: خروجك. وهو مردود، بالآية.[28]

خامسًا: لو، وتوصل بالجملة الماضوية، نحو: ودِدْتُ لو رأيتك معي في النزهة، وبالمضارعية نحو: أوَد لو أشاركُك في عمل نافع، ولا توصل بجلمة فعلية أمريه، ولا بد أن يكون الفعل الماضي أو المضارع تام التصرف، ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿ يود أحدهم لو يعمر﴾، ولا تحتاج إلى جواب، ولم يذكر الجمهور أن (لو) تكون مصدرية، وذكر ذلك الفراء، وأبو علي، والتبريزي، وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك، ومن أنكرها تأول الآية ونحوها، على حذف مفعول يود، وجواب لو، أي: يود أحدهم طول العمر، لو يعمر ألف سنة لسر بذلك، وعلى هذا بنيت آراء العلماء بوجود فعل خاص بالتمني يؤول بها.[29]

سادسًا: همزة التسوية، أما عند الكلام عن همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾، قال بعض النحويين: لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم، وكذا المستوي، جرت التسوية بلفظ الاستفهام، وتقع همزة التسوية بعد سواء، وليت شعري، وما أبالي، وما أدري، بوجود أم المعادلة بعدها[30]، وتنسبك مع صلتها بتأويل مصدر في محلِّ رفع، أو نصب، أو جر بحسب ما يتناسب مع موقعها داخل الجملة.

المبحث الأوَّل: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهٍ واحدٍ من الإعرابِ

عرضت بعض الآيات القرآنية التي جاء المصدر المؤول فيها بمختلف دلالته على وجهٍ واحدٍ من الإعراب رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، مستعرضًا من هذا الوجه الواحد المواضع المختلفة من الإعراب بحسب ما يتناسب مع سياق الآية داخل النص القرآني مع مفرداتها، وتلاءم هذه العناصر والتراكيب فيها لنصل للمعنى الكلي النهائي من ترابطها وتناسقها وفق آراء العلماء وتوجيهاتهم النحوية والدلالية التأويلية في محلِّ الشاهد:

- الشاهد القرآني الأول: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ

أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة النساء:٢٥].

أولاً: محل الشاهد: هو قوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: في قوله سبحانه وتعالى جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل) المضارع، وهو قوله: ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾، على وجه واحد، وهو النصب، وفيه أربعة مواضع هي:[31]

١- النصب على نزع الخافض.

٢- النصب على المفعول لأجله.

٣- النصب على المفعول به.

٤- النصب على التابع.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾ في الموضع الأول منصوبًا على نزع الخافض، وبهذا يكون مسبوقًا بحرف جر وتقديره: طولاً إلى أنْ ينكح، أو: طولاً لأنْ ينكح، ثم حذف حرف الجر، والمعنى على ذلك: ومن لم يستطع زيادة المال يبلغ بها نكاح المرأة الحرّة[32]، "فإذا قدّر باللام: كان في موضع الصفة، والتقدير: طولاً، أي: مهرًا كائنًا لنكاح المحصنات، وإن مدد إلى كان المعنى: ومن لم يستطع وصلة إلى أنْ ينكح[33]، وفي الموضع الثاني جاء المصدر المؤول منصوبًا على المفعول لأجله، وفي هذه الحالة تكون اللام مقدرة، قيل: هي لام المفعول لأجله، أي: طولاً لأجل نكاح المحصنات، وعليه يكون التقدير: فمن لا يملك المال الكافي في عقد النكاح للمحصنات[34]، وفي الموضع الثالث أتخذ المصدر المؤول موقعًا أخر وهو النصب على المفعول به، تقديره: من لم يستطع طولاً نكاحَ، وهنا قد أعمل المصدر (طولاً) في المفعول به، وهذا المذهب مذهب البصريين، ويكون الناصب إذا جعلوه مصدرًا بمعنى: طلت الشيء: أي نلته، ومن لم يستطع منكم أن يطول نكاح المحصنات[35]، وهناك رأي آخر يقول: أنه مع تقدير اللام مفعول الطول، أي: طولاً لأجل نكاحهن[36]، وبهذا يكون "معنى ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾ أَي: ينكح النساء الحرائر أبكارًا أو ثيّباتٍ، دَلَّ علَيهِ قوله:﴿ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ مِنْ فَتَياتِكُمُ الْمُؤْمِناتِ﴾"[37]، وفي الموضع الرابع نصب المصدر المؤول على التابع، فيكون (هو) بدلاً من (طولاً)، وهو يدل على أن بدل الشيء من الشيء، وهما لشيءٍ واحد؛ لأنَّ الطول هو القدرة أو الفصل، والنكاح هو القوة والفصل[38]، وإذا كان التقدير على حذف حرف الجر، والمحذوف اللام يكون المصدر المؤول ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾، في موضع صفة لـ(طولاً)، وبهذا التقدير يكون المعنى: مهرًا كائنًا لنكاح .[39]

وهذه مجمل أراء العلماء التي قيلت فيه حول وجه النصب وبه يتخذ المصدر المؤول المواضع الإعرابية التي عرضناها اعلاه، وبه يكون معنى (الإحصان) بدلالة الآية المباركة: "أن يحمى الشيء ويمنع منه، والمحصنات من النساء: ذوات الأزواج؛ لأن الأزواج أحصنوهنّ، ومنعوا منهن، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ﴾[النساء: ٢٤]، والمحصنات: الحرائر وإن لم يكن متزوجات؛ لأنَّ الحرَّة تحصن وتحصن، وليست كالأمة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَناتِ الْمُؤْمِناتِ﴾[النساء: ٢٥]، وقال: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ ما عَلَى الْمُحْصَناتِ مِنَ الْعَذابِ﴾[النساء:٢٥] يعني الحرائر، والمحصنات: العفائف، قال الله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ﴾[النور:٤] يعني العفائف، وقال الله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَها﴾[التحريم:١٢] أي عفّت"[40]، فَمَنْ فتَح الصاد أراد: أنهن أحصن لحريتهن وَلَم تبتذلن كالإماء فهن محصَنات، ومن كسر الصاد أراد: أنهن أحصن أنفسهن لحريتهن وَلَم يبرزن بروز الأمة فهن محصِنات، فقيل: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا الطول والطائل والطائلة الفضل والقدرة والغناء والسعة، ومعناه هاهنا الاستطاعة وهى القدرة"[41]، كما جاء في معاجم اللغة في معنى لفظة (طَوَلَ)، ودلالتها فقيل: "الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى فَضْلٍ وَامْتِدَادٍ فِي الشَّيْءِ، مِنْ ذَلِكَ: طَالَ الشَّيْءُ يَطُولُ طُولًا"[42]، وفيها قال صاحب اللسان: "والطَّوْل والطَّائِل والطَّائِلة: الفَضْل والقُدْرة وَالْغِنَى والسَّعَة والعُلُوُّ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا (الْآيَةَ)؛ قَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَاهُ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ مِنْكُمْ عَلَى مَهْرِ الحُرَّة، قَالَ: والطَّوْلُ الْقُدْرَةُ عَلَى المَهْر، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ذِي الطَّوْلِ لَا إِلهَ إِلَّا هُو؛ أَي ذِي القُدْرة، وَقِيلَ: الطَّوْل الغِنى، والطَّوْلُ الفَضْل، يُقَالُ: لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ طَوْلٌ أَي فَضْلٌ، وَيُقَالُ: إِنه لَيَتَطَوَّل عَلَى النَّاسِ بِفَضْلِهِ وَخَيْرِهِ، والطَّوْل، بِالْفَتْحِ: المَنُّ، يُقَالُ مِنْهُ: طَالَ عَلَيْهِ وتَطَوَّلَ عَلَيْهِ إِذا امْتَنَّ عَلَيْهِ"[43]، وهذه الدلالة تنطبق تمامًا على ما آلت إليه الآية المباركة لتنسجم مع المعنى داخل السياق وتتوافق معه، وفي معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿الْعَنَتَ﴾ في سياق الآية فقوله: ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾{النساء:٢٥}، " نزلت الْآيَة فِيمَن لم يسْتَطع طَوْلاً أَي فَضْل مالٍ ينْكح بِهِ حُرّة، فَلهُ أَن ينْكح أمَة، وَهَذَا يُوجب أَن من لم يخْش العَنَت وَوجد طَوْلاً لحُرَّة أَنه لَا يحلّ لَهُ أَن ينْكح أَمَة"[44]، ولوجود الشرط في بداية الآية المباركة، وتحقق جملة الشرط بركنيها جعل من المصدر المؤول وهو قوله: ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾ مفعول الطول؛ لأنه مصدر والمعنى: ومن لم يستطع زيادة في المال يبلغ بها نكاح الحرَّة فلينكح أمة، وبهذا المعنى يتوافق مع سياق الآية، وأرى أنه من الصواب وفق عرضي لآراء العلماء اعلاه[45]؛ لأن معنى الطول (القدرة والفضل والاستطاعة والغناء والسعة) بحسب دلالته في معاجم اللغة.

- الشاهد القرآني الثاني: قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٦].

أولاً: محل الشاهد: هو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: جاء المصدر المؤول في قوله سبحانه وتعالى المتكون من (همزة التسوية والجملة الفعلية) بعدها، على وجه الرفع، وفيه مواضع هي:[46]

١- الرفع على الخبر.

٢- الرفع مبتدأ مؤخر.

٣- الرفع على الفاعل.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

كان التأويل وفق الوجه الأول، وأقصد موضع الرفع على الخبر فيكون قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ﴾ مرفوع بالابتداء، وتقوم الجملة في قوله تعالى:﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ مَقَامَ الخبر كأنه بمنزلة قولك: سواء عليهم الإنذارُ وتركُه، وسواءُ موضُوع موضعَ مُسْتَو؛ لأنك لا تقيم المصادر مقام أسماءِ الفاعلين إلَّا وتأويلها تأويل أسمائهم، فأما دخول ألف الاستفهام ودخول أم التي للاستفهام والكلام خَبرٌ فإنَّمَا وقع ذلك لمعنى التسوية والتسوية آلتها ألف الاستفهام وأم تقول: أزيد في الدار أم عمرو، فإنما دخلت الألف وأم؛ لأنَّ عِلْمَك قد استوى فيَ زَيد وعَمْرو، وقد علمت أن أحدهما في الدار لا محالة ولكنك أردت أن تبين لك الذي علمت ويخلص لك علمه مز، غيره، فَلِهذا تقول: قد علمتُ أزيد في الدار أم عمرو، وإنما تريد أن تُسَوّي عند من تخبره العلمَ الذي قد خلص عندك، وكذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، دخلت الألف وأم للتسوية[47] ، وفي الموضع الثاني يكون قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ﴾ "خبرًا مقدمًا، وقوله: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ بالتأويل المذكور مبتدأٌ مؤخرٌ تقديرُه: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ، وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسم إنَّ وخبرِها وهو قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كما تقدَّم، ويجوز أن تكونَ هي نفسُها خبرًا لإن، وجملة ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في محلِّ نَصْب على الحال أو مستأنفةٌ، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمانِ وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبرًا بعد خبر على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّز ذلك"[48]، وعلى هذين القولين يقول الاندلسي: " وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةَ اعْتِرَاضٍ، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ إِنَّ، وَالتَّقْدِيرَانِ الْمَذْكُورَانِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا جَعَلْنَا سَوَاءً الْمُبْتَدَأَ وَالْجُمْلَةَ الْخَبَرَ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ لِأَنَّهَا الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى وَالتَّأْوِيلِ"[49]، وعلى الموضع الثالث وأقصد أن تكون الجملة في محلِّ رفع فاعل، يجوز أن يكونَ قوله:﴿ سَوَاءٌ﴾ وحده خبرَ إنَّ، وقوله:﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفع بأنه فاعلٌ له، والتقديرُ: استوى عندهم الإنذارُ وعدمُه، وقوله:﴿ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على ما تقدَّم من الأوجه، أعنى الحالَ والاستئناف، والدعاءَ والخبريةَ، والهمزةُ في قوله:﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ الأصلُ فيها الاستفهامُ وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسويةُ، وقوله:﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ فعل وفاعل ومفعول[50]، بدليل قول الاندلسي: "وَفِي كَوْنِ الْجُمْلَةِ تَقَعُ فَاعِلَةً خِلَافَ مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ، وَمَذْهَبُ هِشَامٍ وَثَعْلَبٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ كَوْنِ الْجُمْلَةِ تَكُونُ فَاعِلَةً، وَأَجَازُوا يُعْجِبُنِي يَقُومُ

زَيْدٌ، وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو، أَيْ قِيَامُ أَحَدِهِمَا، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَجَمَاعَةٍ: أَنَّهُ إِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ مَعْمُولَةً لِفِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَعَلَّقَ عَنْهَا، جَازَ أَنْ تقع في مَوْضِعِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَنُسِبَ هَذَا لِسِيبَوَيْهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا وَتَقْرِيرُ هَذَا فِي الْمَبْسُوطَاتِ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ" .[51]

أما في قوله جل وعلا:﴿ سَوَاءٌ﴾ من حيث الرفع فيها، فيقول الرازي: "فِي ارْتِفَاعِ سَوَاءٌ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ ارتفاعه على أنه خبر لأن وأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ كَمَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مُخْتَصِمٌ أَخُوهُ وَابْنُ عَمِّهِ، الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فِي مَوْضِعِ الِابْتِدَاءِ وَسَوَاءٌ خَبَرُهُ مُقَدَّمًا بِمَعْنَى سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ لِإِنَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِيَ أَوْلَى، لِأَنَّ «سَوَاءٌ» اسْمٌ، وَتَنْزِيلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ يَكُونُ تَرْكًا لِلظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُرَادَ وَصْفُ الْإِنْذَارِ وَعَدَمُ الْإِنْذَارِ بِالِاسْتِوَاءِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَوَاءٌ خَبَرًا فَيَكُونُ الْخَبَرُ مُقَدَّمًا، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أن تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ جَائِزٌ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[الْجَاثِيَةِ:٢١]، وَرَوَى سِيبَوَيْهِ قَوْلَهُمْ: تَمِيمِيٌّ أَنَا، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُجَوِّزُونَهُ وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْمُبْتَدَأُ ذَاتٌ، وَالْخَبَرُ صِفَةٌ، وَالذَّاتُ قَبْلَ الصِّفَةِ بِالِاسْتِحْقَاقِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فِي اللَّفْظِ قِيَاسًا عَلَى تَوَابِعِ الْإِعْرَابِ وَالْجَامِعُ التَّبَعِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ، الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الضَّمِيرَ، فَلَوْ قُدِّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لَوُجِدَ الضَّمِيرُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي أُشِيرَ بِهِ إِلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ، فَقَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ امْتَنَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، فَكَانَ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ مُحَالًا، أَجَابَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَقَدُّمُ الْمُبْتَدَأِ أَوْلَى، لَا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ وَاقِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، كَقَوْلِهِمْ: فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ".[52]

أما القراءات القرآنية التي قيلت في قوله سبحانه وتعالى:﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ست قراءات فهي: إما بهمزتين محققتين بينهما ألف، أو بهمزتين محققتين لا ألف بينهما، أو بهمزة تكون قوية والهمزة الثانية همزة بين بين، وبينهما ألف، أو بهمزة قوية والهمزة الثانية همزة بين بين ولا ألف بينهما، وبحذف حرف الاستفهام، أو بحذف حرف الاستفهام ووضع حركته على الساكن قبله كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[53]، والهمزة هي همزة التسوية وإنها تقع في الكلام بعد ألفاظ هي" سواء، وما أبالي، وما أدري، وليت شعري"، ويشترط بوقوعها أن تدخل على جملة يصح حلول المصدر المؤول موقعها، و(أم) المعادلة لها موضعين، أما أن تكون متصلة، ولصحة وقوعها أن تتقدم عليها همزة التسوية كما في الآية المباركة، أو همزة يطلب بها التعيين، وسبب تسميتها بالمتصلة؛ لأن ما بعدها وما قبلها لا يستغنى أحدهما عن الأخر، أما الهمزة المنقطعة هي التي تكون مسبوقة بالخبر الخالص لها نحو قوله تعالى: ﴿ تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾{السجدة:١-٢}، وسميت بهذا الاسم لانقطاع ما بعدها عما قبلها فلكل واحد منهما كلام مستقل عن الأخر[54]، وفي معنى الإنذار ههنا بدلالة سياق الآية المباركة جاء من أجل "التَّخْوِيفُ مِنْ عِقَابِ اللَّهِ بِالزَّجْرِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَإِنَّمَا ذُكِرَ الْإِنْذَارُ دُونَ الْبِشَارَةِ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الْإِنْذَارِ فِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ أَقْوَى مِنْ تَأْثِيرِ الْبِشَارَةِ،

لِأَنَّ اشْتِغَالَ الْإِنْسَانِ بِدَفْعِ الضَّرَرِ أَشَدُّ مِنَ اشْتِغَالِهِ بِجَلْبِ الْمَنْفَعَةِ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مَوْضِعُ الْمُبَالَغَةِ وَكَانَ ذِكْرُ الْإِنْذَارِ أَوْلَى"[55]، وبهذا يتوافق في كونه مبتدأ مؤخر مع سياق الآية المباركة.

- الشاهد القرآني الثالث: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس:٣٧].

أولاً: محل الشاهد: هو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل) المضارع، على وجه النصب وفيه مواضع هي:[56]

١- النصب على أنه خبر كان.

٢- النصب على المصدر.

٣- النصب معمول لخبر كان المحذوف.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من(أنْ والفعل) المضارع، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ على وجه النصب، فتعددت مواضع الإعراب فيه، فعلى الوجه الأول وأقصد النصب على أنه خبر لقوله: ﴿كَانَ﴾ في بداية الآية المباركة، وعليه يكون التقدير أَيْ: "وَمَا كَانَ الْقُرْآنُ افْتِرَاءً، وَالْمَصْدَرُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ; أَيْ مُفْتَرًى"[57]، وفيه يقول الكسائي: أن "أنْ في محلّ نصب الخبر ويفترى صلة له وتقديره: وما كان هذا القرآن مفترى"[58]، أو ذا افتراءٍ، أو افتراءً[59] ، وعلى الوجه الثاني، وهو النصب مصدرًا فيكون قوله: ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ مَصْدَرٍ منصوبًا، تقديره: "وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ افْتِرَاءً مِنْ دُونِ اللَّهِ، كَمَا تَقُولُ: مَا كَانَ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا كَذِبًا"[60]، قال الفراء: و" الْمَعْنَى وَمَا يَنْبَغِي لِهَذَا الْقُرْآنِ أَنْ يُفْتَرَى، كقوله: ﴿وما كانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾[آل عمران:١٦١]، وقوله: ﴿ وَما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾[التوبة: ١٢٢]"[61]، وقيل: كلمة (أنْ) بمعنى (اللام) أي: وما كان القرآن ليفترى من دون الله وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ تمييز الحلال من الحرام والحق من الباطل لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ، أَمْ يَقُولُونَ أي يقولون، قال أبو عبيدة: أم بمعنى الواو أي ويقولون افتراه، اختلق محمّد القرآن من قبل نفسه[62]، أما على الوجه الثالث من وجوه النصب، هو أن يكون معمولاً لخبر كان المحذوف وتقديره: "مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ مُمْكِنًا أَنْ يُفْتَرَى، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: لِأَنْ يُفْتَرَى".[63]

وفي تأويل الآية المباركة ومحل الشاهد يخرج على وجهين: أحدهما: ما كان هذا القرآن بالذي يحتمل الافتراء من دون اللَّه؛ لخروجه عن طوق البشر ووسعهم، فذلك بالذي يحيله كونه مفترى بجوهره، والثاني: لما أودع فيه من الحكمة والصدق يدل على كونه من عند اللَّه؛ إذ كلام غيره يحتمل السفه والكذب ويحتمل الاختلاف[64]؛ "لِأَنَّ الْمُفْتَرَى هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِهِ الْبَشَرُ، وَالْقُرْآنُ مُعْجِزٌ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَالِافْتِرَاءُ افْتِعَالٌ

مِنْ فَرَيْتُ الْأَدِيمَ إِذَا قَدَّرْتُهُ لِلْقَطْعِ، ثُمَّ استعمل في الكذب كما استعمل قولهم: اختلف فُلَانٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْكَذِبِ، فَصَارَ حَاصِلُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا اللَّه عَزَّ وَجَلَّ".[65]

قال الأندلسي: "وَزعم بعض النحويين أَنَّ (أَنْ) هَذِهِ هِيَ الْمُضْمَرَةُ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ فِي قَوْلِكَ: مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ، وَأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ اللَّامُ أُظْهِرَتْ أَنْ وَأَنَّ اللَّامَ وَأَنْ يَتَعَاقَبَانِ، فَحَيْثُ جِيءَ بِاللَّامِ لَمْ تَأْتِ بِأَنْ بَلْ تُقَدِّرُهَا، وَحَيْثُ حُذِفَتِ اللَّامُ ظَهَرَتْ أَنْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا لَا يَتَعَاقَبَانِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ وَإِظْهَارُ أَنْ إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى زَعْمِ هَذَا الزَّاعِمِ لَا يَكُونُ أَنْ يُفْتَرَى خَبَرًا لِكَانَ، بَلِ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَأَنْ يُفْتَرَى مَعْمُولٌ لِذَلِكَ الْخَبَرِ بَعْدَ إِسْقَاطِ اللَّامِ، وَوَقَعَتْ لَكِنْ هُنَا أَحْسَنَ مَوْقِعٍ إِذْ كَانَتْ بَيْنَ نَقِيضَيْنِ وَهُمَا: الْكَذِبُ وَالتَّصْدِيقُ الْمُتَضَمِّنُ الصِّدْقَ، وَالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ الْكُتُبُ الْإِلَهِيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ كَمَا جَاءَ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ"[66] ، وفصل هذا القول ابن عاشور حيث قال:" فَإِنَّ قَوْلَهُ: مَا كَانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى أَبْلَغُ مِن أَنْ يُقَالَ: مَا هُوَ بِمُفْتَرًى، لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ الْكَوْنِ مِنَ الْوُجُودِ، أَيْ مَا وُجِدَ أَنْ يُفْتَرَى، أَيْ وُجُودُهُ مُنَافٍ لِافْتِرَائِهِ، فَدَلَالَةُ ذَاتِهِ كَافِيَةٌ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُفْتَرًى، أَيْ لَوْ تَأَمَّلَ الْمُتَأَمِّلُ الْفَطِنُ تَأَمُّلًا صَادِقًا فِي سُوَرِ الْقُرْآنِ لَعَلِمَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ الْبَشَرِ، فَتَرْكِيبُ مَا كَانَ أَنْ يُفْتَرَى بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ لِيُفْتَرَى، بِلَامِ الْجُحُودِ، فَحَذَفَ لَامَ الْجُحُودِ عَلَى طَرِيقَةِ حَذْفِ الْجَارِّ اطِّرَادًا مَعَ (أَنْ)، وَلَمَّا ظَهَرَتْ (أَنْ) هُنَا حُذِفَ لَامُ الْجُحُودِ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنْ يُذْكَرَ لَامُ الْجُحُودِ وَتُقَدَّرَ (أَنْ) وَلَا تُذْكَرَ، فَلَمَّا ذُكِرَ فِعْلُ (كَانَ) الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يُذْكَرَ مَعَ لَامِ الْجُحُودِ اسْتُغْنِيَ بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ لَامِ الْجُحُودِ قَصْدًا لِلْإِيجَازِ، وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِلَامِ الْجُحُودِ بِأَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ لِيُفْتَرَى؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ لَامَ الْجُحُودِ تَقَعُ فِي نَفْيِ كَوْنٍ عَنْ فَاعِلٍ لَا عَنْ مَفْعُولٍ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّامُ مِنْ مَعْنَى الْمِلْكِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِـ (أَنْ وَالْفِعْلِ) يُسَاوِي الْإِخْبَارَ بِالْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ صِلَةَ أَنْ هُنَا فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلنَّائِبِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ افْتِرَاءَ مُفْتَرٍ، فَآلَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْسَبِكَ مِنْ (أَنْ) مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ أَيْضًا أَقْوَى مُبَالَغَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ مُفْتَرًى، فَحَصَلَتِ الْمُبَالَغَةُ فِي جِهَتَيْنِ: جِهَةِ فِعْلِ (كَانَ) وَجِهَةِ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ".[67]

ويؤكد ذلك السيوطي بأن بعض النُّحَاة حذف هذه اللَّام وَقام بإظهار(أَن) وتأويل المانعون بِأَن (أَنْ) وَمَا بعْدهَا فِي تَأْوِيل الْمصدر وَالْقُرْآن أَيْضًا مصدر فَأخْبر بمصدر عَن مصدر وَلَام الْجُحُود عِنْد الْبَصرِيين تسمي مُؤَكدَة لصِحَّة الْكَلَام بِدُونِهَا إِذْ يُقَال فِي مَا كَانَ زيد ليفعل مَا كَانَ زيد يفعل لَا لِأَنَّهَا زَائِدَة إِذْ لَو كَانَت زَائِدَة لما كَانَ لنصب الْفِعْل بعْدهَا وهذا الوجه الصحيح قَالَه الأندلسي، وَمن أغرب مَا نَقله البعض عَن العكبري من أَن اللَّام فِي نَحْو قَوْله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الله ليعذبهم﴾[الْأَنْفَال: ٣٣]، هِيَ لَام كي وَهَذَا نَظِير من سمي اللَّام فِي مَا جئْتُك لتكرمني لَام الْجُحُود بل قَول هَذَا أشبه؛ لِأَن اللَّام جَاءَت بعد جحد لُغَة وَإِن كَانَ لَيْسَ الْجحْد المصطلح عَلَيْهِ فِي لَام الْجُحُود، وَأما أَن تسمي هَذِه لَام كي فسهو من قَائِله وَإِنَّمَا تقع لَام الْجُحُود بعد كَون منفي بِـ(ما أَو لم) دون (إِن) وَلما هُوَ مَاض لفظًا فِي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الله

ليعذبهم﴾[الْأَنْفَال: ٣٣]، أَو معنى نَحْو: لم يكن زيد ليقوم، وَمذهب الْبَصرِيين أَن خبر كَانَ حِينَئِذٍ مَحْذُوف، وَأَن هَذِه اللَّام مُتَعَلقَة بذلك الْخَبَر الْمَحْذُوف وَأَن الْفِعْل لَيْسَ بِخَبَر بل الْمصدر المؤول من (أَن وَالْفِعْل) الْمَنْصُوب بهَا فِي مَوضِع جر وَالتَّقْدِير: مَا كَانَ الله مرِيدًا لكذا وَالدَّلِيل على هَذَا التَّقْدِير أَنه قد جَاءَ مُصَرحًا بِهِ فِي بعض كَلَام الْعَرَب[68]، وبعد عرضي لآراء العلماء في محلّ المصدر المؤول وهو قوله: ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ بدلالة سياق الآية المباركة، ولوجود الكون المنفي من (ما) النافية و(كان) جعل من(أَنْ) المصدرية مع فعلها بدلالة الاستقبال، ارجح الموضع الأول وهو النصب على أنه خبرًا لـ(كان) تقديره: وَمَا كَانَ الْقُرْآنُ افْتِرَاءً، أَيْ: مُفْتَرى؛ لأن (أَنْ) تخلصه له ماضيًا ومستقبلاً مع فعلها.

- الشاهد القرآني الرابع: قال تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَها نِصْفُ ما تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُها إِنْ لَمْ يَكُنْ لَها وَلَدٌ فَإِنْ كانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كانُوا إِخْوَةً رِجالاً وَنِساءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة النساء:١٧٦].

أولاً: محل الشاهد هو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: جاء المصدر المؤول من (أَنْ والفعل) المضارع على وجه النصب وفيه ثلاثة مواضع هي:[69]

١- النصب على المفعول به.

٢- النصب على المفعول لأجله.

٣- النصب على نزع الخافض.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من(أَنْ والفعل)، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ منصوبًا على ثلاثة مواضع إعرابية، فالوجه الأول هو النصب على المفعول به تقديره: "يُبَيِّنُ لَكُمْ ضَلَالَكُمْ؛ لِتَعْرِفُوا الْهُدَى"[70]، وفيه يقول ابن عاشور: "وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ أَنْ تَضِلُّوا مَفْعُولًا بِهِ لِـ﴿ يُبَيِّنُ﴾ وَقَالَ: الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ فِيمَا بَيَّنَهُ مِنَ الْفَرَائِضِ قَدْ بَيَّنَ لَكُمْ ضَلَالَكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا بَعِيدٌ إِذْ لَيْسَ مَا فَعَلُوهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ضَلَالًا قَبْلَ مَجِيءِ الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّ قِسْمَةَ الْمَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صِفَةِ حَسَنٍ وَقَبِيحٍ بَيِّنَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا حِرْمَانٌ لِمَنْ هُوَ حَقِيقٌ بِالْمُؤَاسَاةِ وَالْمَبَرَّةِ، وَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ (أَنْ) يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِ أَنْ تَضِلُّوا ضَلَالًا قَدْ مَضَى، وَسَيَجِيءُ زِيَادَةُ بَيَانٍ لِهَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَنْ تَقُولُوا إِنَّما أُنْزِلَ الْكِتابُ عَلى طائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ [١٥٦]، وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ مَنْ بُيِّنَتْ لَهُ الْكَلَالَةُ فَلَمْ تُبَيَّنْ لِي، رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ، وَقَدْ ضَعَّفُوهُ"[71]، وعلى الوجه الثاني وهو النصب على المفعول لأجله يكون التقدير: "مَخَافَةَ أَنْ تَضِلُّوا"[72]،أو" كراهة أن تضلوا"[73]، أو "خشية

أن تضلوا"[74]، وعلى الموضع الثالث، وهو النصب على نزع الخافض يكون تقديره: لئلا تضلوا، وعلى هذا الوجه يخالف المعنى، قال الزجاج في كتابه: "وقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾، قيل فيها قولان، قال بعضُهم: المعنى يبين الله لكم أن لَا تضلوا فأضمرت لا، وقال البصريون إن "(لا) لا تضمر، وإن المعنى: يبيّن الله لكم كراهة أن تضلوا، ولكن حذفت (كراهة)؛ لأنَّ في الكلام دليلاً عليها، وإنما جاز الحذف عندهم على أحد، قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، والمعنى واسأل أهل القرية، فحذف الأول جائز، ويبقى المضاف يدل على المحذوف، قالوا فأما حذف (لا) وهي حرف جاءَ لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة، وهي لغو كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾"[75]، وعليه يكون القول على رأي البصريين: أن المضاف في الآية المباركة محذوف تقديره: يبين الله لك كراهة أنْ تضلوا، إلَّا أن حذف المضاف كما في قوله تعالى: ﴿ وسئل القرية﴾{يوسف:٨٢}، وعلى رأي الكوفيين أن حرف النفي محذوف، وتقدير الكلام: يبين الله لكم لئلا تضلوا، وهذا نظير قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَ الله يمسك السماوات والأرض أنْ تزولا﴾ {فاطر:٤١}، أي لئلا تزولا، وعلى رأي الجرجاني يكون التقدير: يبين الله لكم الضلالة لتعلموا أنها ضلالة فتجنبوها[76]، وهناك رأي أخر يجوز بوجود الحذف في الآية وأن (لا) النافية بعد (أن) محذوفة والتقدير: يبين الله لكم أن تضلوا، أي: لئلا تضلوا، والله بكل شيءٍ عليم فالمصدر المؤول في محل جر باللام المقدرة وهو متعلق ب قوله سبحانه وتعالى: ﴿يبين الله لكم﴾.[77]

أما القول في تأويلها: فـ"يعني بذلك جل ثناؤه: يبين الله لكم قسمة مواريثكم، وحكم الكلالة، وكيف فرائضهم "أن تضلوا"، بمعنى: لئلا تضلوا في أمر المواريث وقسمتها، أي: لئلا تجوروا عن الحق في ذلك وتخطئوا الحكم فيه، فتضلّوا عن قصد السبيل، قال أبو جعفر: وموضع "أن" في قوله : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾، نصبٌ، في قول بعض أهل العربية، لاتصالها بالفعل، وفي قول بعضهم: خفضٌ، بمعنى: يبين الله لكم بأن لا تضلوا، و لئلا تضلوا وأسقطت "لا" من اللفظ وهي مطلوبة في المعنى، لدلالة الكلام عليها، والعرب تفعل ذلك، تقول: "جئتك أن تلومني"، بمعنى: جئتك أن لا تلومني، كما قال القطامي في صفة ناقة: رَأَيْنَا مَا يَرَى البُصَراءُ فِيهَا...فَآلَيْنَا عَلَيْها أَنْ تُبَاعَا، بمعنى: أن لا تباع"[78]، وبعد عرضي لآراء العلماء في محلِّ الشاهد وهو قوله: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾، وبدلالة المصدر المؤول من (أنْ والفعل) على الاستقبال، أتفق مع القائلين بتأويل المصدر نصبًا على المفعول لأجله لما يتوافق ذلك مع سياق الآية المباركة؛ لأنَّ في كل الحالات يكون تقدير العلماء على حذف المضاف، أي بمعنى: يبين الله لكم مخافة أنْ تضلوا، أو كراهة أنْ تضلوا، أو خشية أنْ تضلوا.

- الشاهد القرآني الخامس: قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة:١١٤].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُذْكَرَ﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: وفيه جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل) المضارع، منصوبًا على أربعة مواضع هي:[79]

١- النصب على المفعول به.

٢- النصب على المفعول لأجله.

٣- النصب على البدل.

٤- النصب على نزع الخافض.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (أن والفعل) وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُذْكَرَ﴾ على عدة وجوه، فالوجه الأول منها هو النصب على المفعول به الثاني لفعل المنع؛ لأنَّ المنع يتعدّى إلى مفعولين تقديره: ممَّن منع مساجد الله الذِّكرَ[80]، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ﴾[الْإِسْرَاءِ: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾[الْإِسْرَاءِ: ٩٤][81]، وعلى الوجه الثاني منصوبًا على المفعول لأجله يكون تقديره: "كراهةَ أن يُذْكَرَ، وقال الشيخ: فَتَعَيَّن حَذْفُ مضافٍ أي دخولَ مساجدِ الله، وما أَشْبهه"[82]، وينقل لنا فخر الدين الرازي قول الزجاج: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى كَرَاهَةَ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (مَنَعَ)"[83]، وعلى الوجه الثالث منصوبًا على البدل هو بدلُ اشتمالٍ من قوله جلَّ وعلا: ﴿مَسَاجِدَ﴾، فيكون التقدير، أي: مَنَعَ ذِكْرَ اسمِه فيها، وعلى الوجه الرابع، وهو النصب على إسقاطِ حرفِ الجرّ، تقديره: مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، وحينئذٍ يجيءُ فيها المذهبان المشهوران من كونها في محلّ نصبٍ أو جرٍّ[84]، وفيهما قَالَ الْأَخْفَشُ: "يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ (مِنْ) كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ"[85].

وفي تأويلها قيل: "﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾، وَأَيُّ امْرِئٍ أَشَدُّ تَعَدِّيًا وَجَرَاءَةً عَلَى اللَّهِ وَخِلَافًا لِأَمْرِهِ مِنِ امْرِئٍ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ فِيهَا، وَالْمَسَاجِدُ جَمْعُ مَسْجِدٍ: وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ عُبِدَ اللَّهُ فِيهِ وَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَى السُّجُودِ فِيمَا مَضَى فَمَعْنَى الْمَسْجِدِ: الْمَوْضِعُ الَّذِي يُسْجَدُ لِلَّهِ فِيهِ، كَمَا يُقَالُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُجْلَسُ فِيهِ: الْمَجْلِسُ، وَلِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْزَلُ فِيهِ: مَنْزِلٌ، ثُمَّ يُجْمَعُ مَنَازِلُ وَمَجَالِسُ نَظِيرُ مَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ. وَقَدْ حُكِيَ سَمَاعًا مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مَسَاجِدَ فِي وَاحِدِ الْمَسَاجِدِ، وَذَلِكَ كَالْخَطَأِ مِنْ قَائِلِهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾، فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ، فَتَكُونُ أَنْ حِينَئِذٍ نَصَبًا مِنْ قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِفَقْدِ الْخَافِضِ وَتُعَلُّقِ الْفِعْلِ بِهَا. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي مَسَاجِدِهِ، فَتَكُونُ أَنْ حِينَئِذٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ تَكْرِيرًا عَلَى مَوْضِعِ الْمَسَاجِدِ وَرَدًّا عَلَيْهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَمِمَّنْ سَعَى فِي خَرَابِ مَسَاجِدِ اللَّهِ، فَـ« سَعَى» إِذًا عَطْفٌ عَلَى «مَنَعَ»، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَنِ الَّذِي عُنِيَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾، وَأَيُّ

الْمَسَاجِدِ هِيَ؟ قِيلَ: إِنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الَّذِينَ مَنَعُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ هُمُ النَّصَارَى؛ وَالْمَسْجِدُ بَيْتُ الْمَقْدِسِ"[86]، وقيل في بيان أصل لفظة (ذكر): "الذَّالُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ، عَنْهُمَا يَتَفَرَّعُ كَلِمُ الْبَابِ...، وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: ذَكَرْتُ الشَّيْءَ، خِلَافُ نَسِيتُهُ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ، وَيَقُولُونَ: اجْعَلْهُ مِنْكَ عَلَى ذُكْرٍ، بِضَمِّ الذَّالِ، أَيْ لَا تَنْسَهُ، وَالذِّكْرُ: الْعَلَاءُ وَالشَّرَفُ، وَهُوَ قِيَاسُ الْأَصْلِ، وَيُقَالُ رَجُلٌ ذَكِرٌ وَذِكِّيرٌ، أَيْ جَيِّدُ الذِّكْرِ شَهْمٌ"[87]، ويفصل القول في الآية المباركة أبو حيان الأندلسي: "وَمَنْ فِي قَوْلِهِ: مِمَّنْ مَنَعَ، مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، أَنْ يُذْكَرَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِمَنَعَ، أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، فَيَتَعَيَّنَ حَذْفُ مُضَافٍ، أَيْ دُخُولَ مَسَاجِدِ اللَّهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ بَدَلًا مِنْ مَسَاجِدَ بَدَلَ اشْتِمَالٍ، أَيْ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ فِيهَا، أَوْ مَفْعُولًا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَيْ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ، فَلَمَّا حُذِفَتْ مَنْ انْتَصَبَ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ بَقِيَ مَجْرُورًا عَلَى رَأْيٍ"[88]، " قلت: مَنْ مبتدأ، وأَظْلَمُ خبر، وأَنْ يُذْكَرَ إما منصوب على إسقاط الخافض وتسلط الفعل عليه، أي: من أن يذكر، أو بدل اشتمال من مَساجِدَ، أو مجرور بالحرف المحذوف، قاله سيبويه، وخائِفِينَ حال من الواو"[89]، وبدلالة سياق الآية المباركة وتوافقها مع معنى لفظة (ذَكَرَ) في المعجم جعلني أرجح قول القائلين بتأويل المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل المضارع، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُذْكَرَ﴾، بدلالتهما على الاستقبال في محلّ نصب على أنه مفعول به ثاني لقوله جلَّ وعلا: ﴿مَنَعَ﴾، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ﴾ في سورة الأسراء الآية: ٥٩، وفي السورة نفسها الآية: ٩٤، وهو قوله تعالى: ﴿وَما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾، وتقديره في الآية محلّ الشاهد: ومن أظلم ممَّن منع مساجد الله الذِّكرَ.

المبحث الثاني: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهينِ أو أكثر من الإعرابِ

تناولت في هذا المبحث نماذج مختلفة من الآيات القرآنية التي تحتوي في تناسق مفرداتها على المصدر المؤول مستعرضًا بهذه الشواهد ما يحتمله المصدر المؤول من وجهين من الإعراب أو أكثر وبها يتخذ تأويل المصدر مواضع مختلفة تدور بين الرفع والنصب والجر فعرضت فيه تأويلات العلماء من المعربين والمفسرين لتلك الآراء التي كان لها أثر في تماسك النص القرآني بما يتناسب مع السياق وفق المنظور لتصل به إلى دلالات متعددة شأنها يرفد التركيب بمعاني جديدة تتوافق مع القراءات القرآنية المختلفة.

المطلب الأول: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على وجهين من الإعراب:

- الشاهد القرآني الأول: قال تعالى:﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾.

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل) على وجهين من الإعراب هما:[90]

١- النصب على أنه خبر ليس.

٢- الرفع على أنه اسم ليس مؤخر.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من(أنْ والفعل)، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ تُوَلُّوا ﴾على وجهين من الإعراب، ومرجع الوجهين هو قراءة كلمة(البر= الْبِرُّ، الْبِرَّ) بين الرفع والنصب، فعلى الوجه الأول وفق قراءة الرفع نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا﴾، فتقدير المعنى هو: ليس البُر كلُه توليتكم، فيكون قوله: ﴿الْبِرُّ﴾ اسم ليس، والمصدر المؤول من (أن والفعل) المضارع وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾، في محلِّ نصب خبر(ليس)، وعلى الوجه الثاني وفق قراءة النصب نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾، فيكون تقدير المعنى: ليس توليتُكم وجُوهَكُم البرَّ كلَّه، فيكون ﴿الْبِرَّ﴾ خبر(ليس) مقدم، والمصدر المؤول من(أنْ والفعل) المضارع، وهو قوله جل وعلا: ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾، في محلِّ رفع مبتدأ مؤخر لـ(ليس)[91]، أما وجوه القراءة في الآية المباركة: فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: لَيْسَ الْبِرَّ بنصب الراء على معنى خبر ليس، وقرأ الباقون: بالرفع على معنى اسم ليس، من قرأ بالرفع فهو الظاهر في العربية؛ لأن ليس يرفع الاسم الذي بعده بمنزلة كان، وأما من قرأ بالنصب، فإنه يجعل الاسم ما بعده ويجعل (البر) خبره[92]؛ لأنه "يَكْثُرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ فِي بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ أَحَدُ مَعْمُولَيْ هَذَا الْبَابِ مُرَكَّبًا مِنْ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ وَفِعْلِهَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ فِي الْمَعْمُولِ الْآخَرِ بَيْنَ أَنْ يَرْفَعَهُ وَأَنْ يَنْصِبَهُ وَشَأْنُ اسْمِ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَدِيرَ بِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً بِهِ، فَوَجْهُ قِرَاءَةِ رَفْعِ الْبِرَّ أَنَّ الْبِرَّ أَمْرٌ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْأَدْيَانِ مَرْغُوبٌ لِلْجَمِيعِ فَإِذَا جُعِلَ مُبْتَدَأً فِي حَالَةِ النَّفْيِ أَصْغَتِ الْأَسْمَاعُ إِلَى الْخَبَرِ، وَأَمَّا تَوْجِيهُ قِرَاءَةِ النَّصْبِ فَلِأَنَّ أَمْرَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ هُوَ الشُّغْلُ الشَّاغِلُ لَهُمْ فَإِذَا ذُكِرَ خَبَرُهُ قَبْلَهُ تَرَقَّبَ السَّامِعُ الْمُبْتَدَأَ فَإِذَا سَمِعَهُ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِهِ"[93]، و" كِلَا الْقِرَاءَتَيْنِ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ «لَيْسَ» وَخَبَرَهَا اجْتَمَعَا فِي التَّعْرِيفِ فَاسْتَوَيَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا، وَالْآخَرِ خَبَرًا، وَحُجَّةُ مَنْ رَفَعَ الْبِرُّ أَنَّ اسْمَ لَيْسَ مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، وَخَبَرَهَا بِالْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ بِأَنْ يلي الْفِعْلَ أَوْلَى مِنَ الْمَفْعُولِ، وَمَنْ نَصَبَ الْبِرَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ قَالَ: أَنَّ مَعَ صِلَتِهَا أَوْلَى أَنْ تَكُونَ اسْمَ لَيْسَ لشبهها بالضمير فِي أَنَّهَا لَا تُوصَفُ كَمَا لَا يُوصَفُ المضمر، فكان هاهنا اجْتَمَعَ مُضْمَرٌ وَمُظْهَرٌ، وَالْأَوْلَى إِذَا اجْتَمَعَا أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ الِاسْمَ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَذْهَبَ فِي الِاخْتِصَاصِ مِنَ الْمُظْهَرِ، وَعَلَى هَذَا قُرِئَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ:﴿ فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما فِي النَّارِ﴾[الْحَشْرِ: ١٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿ما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قالُوا﴾[الْأَعْرَافِ: ٨٢]، وقوله: ﴿وما كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا﴾[الْجَاثِيَةِ: ٢٥]، وَالِاخْتِيَارُ رَفْعُ الْبِرِّ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَرَأَ: لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ وَالْبَاءُ تَدْخُلُ فِي خَبَرِ لَيْسَ، والْبِرُّ اسْمٌ جَامِعٌ لِلطَّاعَاتِ، وَأَعْمَالِ الْخَيْرِ الْمُقَرِّبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ هَذَا بِرُّ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي

جَحِيمٍ﴾[الإِنْفِطَارِ: ١٣- ١٤] فَجَعَلَ الْبِرَّ ضِدَّ الْفُجُورِ وَقَالَ: ﴿وَتَعاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى وَلا تَعاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ﴾[الْمَائِدَةِ: ٢] فَجَعَلَ الْبِرَّ ضِدَّ الْإِثْمِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ مَا يُؤْجَرُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ وَأَصْلُهُ مِنَ الِاتِّسَاعِ وَمِنْهُ الْبَرُّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْبَحْرِ لِاتِّسَاعِهِ"[94]، وهناك قراءة ثالثة، وهي قراءة أُبي وعبد الله بن مسعود نقلها الزمخشري في تفسيره حيث يقول: "وقرأ عبد الله: بأن تولوا، على إدخال الباء على الخبر للتأكيد كقولك: ليس المنطلق بزيد وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ على تأويل حذف المضاف، أي برّ من آمن، أو بتأول البرّ بمعنى ذي البرّ، أو كما قالت: فَإِنَّمَا هي إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ"[95]، وعلى هذه القراءة فلا يجوز في البر إلاَّ الرفع.[96]

وفي تأويلها قيل: "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ، أي ليس البر أن تحولوا وجوهكم في الصلاة قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لا تعملوا غير ذلك، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ، يعني صدق بالله بأنه واحد لا شريك له"[97]؛ لأنَّ قول بعضهم أن: "ليس بمنزلة الفعل فالوجه أن يليها الفاعل ثم المفعول، قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: مذهب أبي علي أن لَيْسَ حرف، والصواب الذي عليه الجمهور أنها فعل، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص «ليس البرَّ» بنصب الراء، جعل أَنْ تُوَلُّوا بمنزلة المضمر، إذ لا يوصف كما لا يوصف المضمر، والمضمر أولى أن يكون اسمًا يخبر عنه، وفي مصحف أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ليس البرَّ بأن تولوا، وقال الأعمش: إن في مصحف عبد الله: لا تحسبن البر، وقال ابن عباس ومجاهد وغيرهما: الخطاب بهذه الآية للمؤمنين، فالمعنى ليس البر الصلاة وحدها، وقال قتادة والربيع: الخطاب لليهود والنصارى لأنهم اختلفوا في التوجه والتولي، فاليهود إلى بيت المقدس والنصارى إلى مطلع الشمس، وتكلموا في تحويل القبلة وفضلت كل فرقة توليها، فقيل لهم ليس البر ما أنتم فيه ولكن البر من آمن بالله"[98]، والمراد بالبر ثلاثة أقوال: أحدها: الإيمان، والثاني: التقوى، والثالث: العمل الذي يقرب إلى الله[99]، وجود النفي في قوله تعالى: "﴿لَيْسَ البرَّ﴾ نَفْيٌ لكمالِ البِرِّ ولَيْسَ نَفْيًا لأصْله؛ كأنه قال: «لَيْسَ البِرُّ كلُّه هو هذا» ؛ فإنَّ البِرَّ اسمٌ من أسماء الخصالِ الحَمِيدة، واستقبال القبلة واحِدٌ منها، فلا يكونُ ذلك تمامَ البِرِّ، الثاني: أنْ يكُونَ هذا نفيًا لأصْلِ كَوْنه برّاً؛ لأن استقبالَهُم للمشْرِق والمَغْرِب كان خَطَأً في وقْتِ النبيِّ(صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم)، وَحِينَمَا نَسَخ الله تباركَ وتعالى ذلك؛ بل كان ذلِكَ ممَّا لا يجُوز؛ لأَنَّهُ عمل بمَنْسُوخ قد نهى الله عَنه، وَمَا كَانَ كذلك، فهو لا يُعَدُّ من البِرِّ، الثالث: أنَّ استقبالَ القِبْلة لا يكُون برّاً، إذ البِرُّ يتقدَّمه معرفةُ الله تعَالى، وإنَّما يكون برّاً، إذا أتَى بها مع الإيمانِ بالله ورسُوله، فالإتيانُ بها دُونَ هذا الشَّرْط، لا يكونُ مِنْ أَفْعَال البِرِّ، إلاَّ إذا أتِيَ بها مع شَرْطه، كما أنَّ السَّجْدة لا تكُونُ مِنْ أفْعال البِرِّ، إلاَّ إذا أَتَى بها مع الإيمَانِ بالله ورسُوله، ورُوِيَ أنَّه لَمَّا حُوِّلَت القبْلة، كَثُرَ الخَوْضُ في نَسْخِهَا، كأنه لا يُرَاعَى بطاعة الله تعالى إلاَّ الاستقبالُ؛ فأنْزَلَ الله تعالَى هذه الآيَةَ؛ كأنه تبارك وتعالى قال: ما هذا الخَوضُ الشَّديدُ في أَمْر القِبْلَةِ مع الإعْرَاضِ عَنْ كُلِّ أَرْكَانِ الدِّين".[100]

وبعد عرض آراء العلماء اعلاه في محلِّ الشاهد وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾، ووجه القراءة في كلمة (البر) بين الرفع والنصب، أن (ليس) فعل ماضي جامد ناقص على وزن (فَعِلَ) بكسر العين؛ لأنَّ لفظها لفظ الماضي، ودلالتها على نفي الحال فاستعملت على لفظ واحد بدون تكلف، ولأنها خالفت بقية الافعال في أنها وضعت سالبة للمعنى، والافعال ليس من أصلها أن توضع لسلب المعنى، وإنما توضع لإيجابه، فنزلت منزلة الحرف فجمدت ولم تتصرف، والدليل على أنها فعل اتصال الضمائر المرفوعة بها كاتصالها ببقية الافعال، وخبر هذه الأفعال أصله التأخير، ويجوز توسطه بينهما، ونقل المصنف الإجماع على ذلك، ودليل ذلك قراءة النصب والرفع في الآية المباركة[101]، أما دلالة كلمة (البر) في معاجم اللغة تدور معانيها حول الإيمان، والتقوى، والعمل الصالح الذي يقرب الإنسان إلى ربه ،[102] ومجيئها في الآية المباركة لغرض بلاغي هو التخصيص[103]، وعليه أُرجح قراءة النصب، بجعل قوله: ﴿الْبِرَّ﴾ خبر (ليس) مُقدم، والمصدر المؤول من(أنْ والفعل) المضارع، وهو قوله جلَّ وعلا: ﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾، في محلِّ رفع مبتدأ مؤخر لـ(ليس)؛ لأنَّ المصدر أولى بكونه أسمًا لها، وهذ الاسم مؤول من (أن والفعل) فيكون أقوى في التعريف من التنكير في لفظة (البر).

- الشاهد القرآني الثاني: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة يوسف:٨٠].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْتُمْ.﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: وفيه تكون (ما) بسياق الآية المباركة على ثلاثة أنواع هي: أما أن تكون زائدة، أو مصدرية، أو بمعنى الذي، وما يهمنا هو تأويل (ما المصدرية) والفعل بين الرفع والنصب، وفيه ثلاثة مواضع من الإعراب هي:[104]

١- الرفع على الابتداء.

٢- النصب على النسق.

٣- النصب على العطف.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (ما والفعل)، وهو قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾، على وجهين من الإعراب، فالوجه الأول منها هو الرفع على الابتداء أي: أن تكون (مَا) مصدرية، والفعل بعدها مؤولة في محلِّ رفع بالابتداء، قال الزمخشري: "محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف، وهو ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ومعناه: ووقع من قبل تفريطكم في يوسف"[105]، وسار على ذلك ابن عطية في تفسيره حيث قال: "إنما تكون على هذا مصدرية، التقدير: من قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقر، وبهذا المقدر يتعلق قوله: ﴿مِنْ قَبْلُ[106]"﴾،

ورد على ذلك أبو حيان الأندلسي بقوله: " وَهَذَا وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنًى وَاحِدٍ وَهُوَ: إِنَّ مَا فَرَّطْتُمْ يُقَدَّرُ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالِابْتِدَاءِ، ومن قَبْلُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَذَهْلًا عَنْ قَاعِدَةٍ عَرَبِيَّةٍ، وَحَقَّ لَهُمَا أَنْ يَذْهَلَا وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ الَّتِي هِيَ غَايَاتٌ إِذَا ثَبَتَتْ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا لِلْمُبْتَدَأِ جُرَّتْ أَوْ لَمْ تُجَرَّ، تَقُولُ: يَوْمُ السَّبْتِ مُبَارَكٌ وَالسَّفَرُ بَعْدَهُ، وَلَا يجوز والسفر بعد وعمرو زيد خلفه، ولا يقال: عمرو زيد خَلْفُ، وَعَلَى مَا ذَكَرَاهُ يكون تفريطكم مبتدأ، ومن قَبْلُ خَبَرٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَهَذَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلِهَذَا ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مَرْفُوعٌ بالابتداء، وفي يُوسُفَ هُوَ الْخَبَرُ أَيْ: كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ فِي يُوسُفَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي يُوسُفَ مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ: فَرَّطْتُمْ، لَا أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ"[107]، وهناك رأي أخر، وهو أن تكون (ما) مصدرية، في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر هو قوله جلَّ وعلا: ﴿فِي يُوسفَ﴾ أي: وتفريطكم كائن، أو مستقر في يوسف، وإلى هذا ذهب الفارسي كأنه استشعر أن الظرف المقطوع لا يقعُ خبراً؛ فعدل إلى هذا، وفيه نظر؛ لأنَّ السِّياق، والمعنى يجريان إلى تعلق قوله سبحانه وتعالى: ﴿فِي يُوسفَ﴾ بقوله: ﴿فَرَّطْتُمْ﴾، فالقولُ بما قاله الفارسي يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه[108] ، أما على الوجه الثاني، وهو النصب يكون على موضعين: أحدهما: مجيء المصدر المؤول منصوبًا على النسق، فيكون محلها النَّصب على أنَّها منسوقة على قوله: ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: ألم تعلموا أخذ أبيكم الميثاق، وتفريطكم في يوسف، قاله الزمخشري: كأنه قيل: ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقاً، وتفريطكم من قبل في يوسف، وإلى هذا ذهب ابن عطية أيضًا[109]، قال أبو حيَّان: "وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ: أَنْ تَكُونَ مَا مَصْدَرِيَّةً، وَالْمَصْدَرُ الْمَسْبُوكُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَخْذَ أَبِيكُمْ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنْ قَبْلُ وَتَفْرِيطُكُمْ فِي يُوسُفَ، وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَتَفْرِيطُكُمْ مِنْ قَبْلُ فِي يُوسُفَ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَا إِلَيْهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ فِيهِ الْفَصْلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ، فَصَارَ نَظِيرَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَبِسَيْفٍ عَمْرًا، وَقَدْ زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ"[110]، وينقل لنا صاحب اللباب قول شهابُ الدِّين: "هذا الرَّدُّ سبقه إليه أبُو البقاءِ، ولم يرتضه وقيل: هو ضعيفٌ؛ لأنَّ فيه الفصل بين حرفِ العطفِ، والمعطوفِ، وقد بينا في سورة النِّساء أن هذا ليس بشيء، قال شهاب الدين: يعني أنَّ منع الفصل بين حرفِ العطفِ، والمعطوفِ ليس بشيءٍ، وقد تقدَّم إيضاحُ هذا، وتقريره في سورة النساء، كما أشار إليه أبو البقاء"[111]، ثمَّ قال أبو حيَّان: "وَأَمَّا تَقْدِيرُ الزَّمَخْشَرِيِّ: وَتَفْرِيطُكُمْ مِنْ قَبْلُ فِي يُوسُفَ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ الْمُنْحَلِّ لِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ"[112]، وقال شهابُ الدِّين: "ليس في تقدير الزمخشريِّ شيء من ذلك؛ لأنَّه لمَّا صرح بالمقدر أخَّر الجارين، والمجرورين عن لفظ المصدر المقدَّر كما ترى، وكذا هو في سائر النسخ، وكذا ما نقله عنه الشيخ بخطهِ، فأين تقديمُ المعمولِ على المصدر ولو رد عليه، وعلى ابن عطيَّة بأنه يلزمُ من ذلك تقديمُ معمولِ الصِّلةِ على الموصول لكان ردًّا واضحاً، فإنَّ: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ متعلق ﴿فَرَّطْتُمْ﴾، وقد تقدَّم الكلامُ على ما المصدرية، وفيه خلافٌ مشهورٌ"[113]، والثاني: هو النصب تابعًا، فمحله النصب عطفًا على اسم: (أنَّ) أي: ألم تعلموا أنَّ أباكم، وأن تفريطكم من

قبل في يوسف، وحينئذٍ يكون في خبر (أنَّ) هذه المقدرة وجهان: أحدهما: هو قوله:﴿ مِنْ قَبْلُ﴾، والثاني: هو قوله: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ واختاره أبو البقاء[114]، وقيل: "هُوَ ضَعِيفٌ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ; لِأَنَّ فِيهِمَا فَصْلًا بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي سُورَةِ النِّسَاءِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَأَمَّا خَبَرُ إِنَّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَخِيرِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي يُوسُفَ; وَهُوَ الْأَوْلَى لِئَلَّا يُجْعَلَ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ خَبَرًا"[115]، أما في دلالة لفظة (فرط) في المعجم فقيل: "الْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانِهِ وَتَنْحِيَتِهِ عَنْهُ، يُقَالُ فَرَّطْتُ عَنْهُ مَا كَرِهَهُ، أَيْ نَحَّيْتُهُ، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ يُقَالُ أَفْرَطَ، إِذَا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي الْأَمْرِ، يَقُولُونَ: إِيَّاكَ وَالْفَرَطُ، أَيْ لَا تُجَاوِزِ الْقَدْرَ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ الْقَدْرَ فَقَدْ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ، وَكَذَلِكَ التَّفْرِيطُ، وَهُوَ التَّقْصِيرُ، لِأَنَّهُ إِذَا قَصَّرَ فِيهِ فَقَدْ قَعَدَ بِهِ عَنْ رُتْبَتِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ"[116] ، ومعناه في الآية المباركة هو التقصير والاهمال بحسب ما دلَّ عليه السياق.

وما قيل في تأويلها: "فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ يعني: أيسوا من بنيامين أن يرد عليهم، ويقال: أيسوا من الملك أن يقضي حاجتهم خَلَصُوا نَجِيًّا يعني: اعتزلوا يتناجون بينهم، ليس فيهم غيرهم، قالَ كَبِيرُهُمْ يعني: كبيرهم في العقل وهو يهوذا، ولم يكن أكبرهم في السن، وهذا في رواية الكلبي ومقاتل، وقال في قوله تعالى: كَبِيرُهُمْ أي: أعلمهم وهو شمعون، وكان رئيسهم، وقال في قوله تعالى: كَبِيرُهُمْ أي كَبِيرُهُمْ في السن روبيل، وهو الذي أشار إليهم ألا يقتلوه أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقاً مِنَ اللَّهِ يعني: عهداً من الله في هذا الغلام لَتَأْتُنَّنِي بِهِ أي: لتردنه إليَّ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ يعني: ما تركتم وضيعتم العهد في أمر يوسف من قبل هذا الغلام فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ يعني: فلن أترك أرض مصر حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أي: حتى يبعث إليَّ أحداً أن آتيه أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي فيرد عليّ أخي بنيامين وَهُوَ خَيْرُ الْحاكِمِينَ يعني: أعدل العادلين، وأفصل الفاصلين"[117]، وبهذا العرض أرجح قول القائل بتأويل (ما) المصدرية مع فعلها في محلِّ رفع على أنه مبتدأ مؤخر، سواء أكان قوله سبحانه﴿ :مِنْ قَبْلُ﴾ خبر مقدم؛ لأنه بني على الضم في محلِّ رفع لانقطاعه عن الإضافة لفظًا لا معنى، أو قوله تعالى: ﴿فِي يُوسفَ﴾ هو معمول المبتدأ؛ لأنَّ فيه ربطًا بين العامل والمعمول، وسبب الاختلاف فيما بينهم على تعدد الأوجه الإعرابية للمصدر المؤول هو عدم ظهور الحركات الإعرابية على شبه الجملة، وهو قوله: ﴿مِنْ قَبْل ﴾من جهة، واختلافهما حول الأداة (ما) من جهة أخرى في سياق الآية المباركة.

- الشاهد القرآني الثالث: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [سورة الأعراف:١١٥].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ.﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: جاء المصدر المؤول من (أَنْ والفعل) المضارع، على وجهين من الإعراب هما الرفع والنصب، والرفع يتخذ موضعين من الإعراب وسيأتي بيان ذلك فيهما:[118]

١- الرفع على المبتدأ والخبر محذوف.

٢- الرفع على الخبر والمبتدأ محذوف.

٣- النصب على المفعول به.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل)، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنْ تُلْقِيَ﴾ على وجهين من الإعراب، الوجه الأول هو الرفع، ويكون على موضعين الأول: الرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: إلقاؤُك أولٌ، ويَدُلُّ عليه قولُه: "وإمَّا أَنْ نكونَ أولَ مَنْ أَلْقى، واختار هذا الشيخُ، وقال: فَتَحْسُنُ المقابلةُ من حيث المعنى، وإنْ لم تَحْصُلْ مقابلةٌ من حيث التركيبُ اللفظيُّ، ثم قال: وفي تقديرِ الزمخشريّ: الأمرُ إلقاؤُك لا مقابلةَ فيه، أن يكون مبتدأً خبرُه محذوفٌ تقديرُه: إمَّا إلقاؤك مبدوءٌ به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوءٌ به، وإنما أتى هنا بـ(أَنْ) المصدرية قبل الفعل بخلاف قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ﴾[التوبة: ١٠٦]؛ لأنَّ (أَنْ) وما بعدها هنا: إمَّا مفعولٌ وإمَّا مبتدأٌ، والمفعولُ به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحًا، بل لا بد أن ينضمَّ إليه حرفٌ مصدري يجعله في تأويل اسم، وأمَّا آيةُ التوبة فالفعلُ بعد (إمَّا): إمَّا خبرٌ ثان لـ آخرون، وإمَّا صفةٌ له، والخبرُ والصفةُ يقعان جملةً فعليةً مِنْ غير حرف مصدري، وحُذِف مفعولُ الإلقاء للعلم بهِ والتقدير: إمَّا أَن تُلْقيَ حبالَكَ وعِصِيَّك، لأنهم كانوا يعتقدون أن يفعل كفِعْلهم أو نلقي حبالَنا وعِصِيَّنا"[119]، والثاني: هو الرفع على الخبر، والمبتدأ محذوف تقديره: الأمرُ إمَّا إلقاؤُك أو إلقاؤُنا، كذا قدَّره الزمخشريُّ، أما على الوجه الثاني: هو النصب على المفعول به يكون على إضمارِ فعلٍ تقديرُه: إما أنْ تفعل الإلقاءَ، أو أفعل إما إلقاءك وإما إلقاءنا كذلك قدره أبو حيان، وفيه نظر؛ لأنه لا يفعل إلقاءهم فينبغي أن يُقدر فعلاً لائقًا بذلك، وهو اختر إما إلقاءك وإما إلقاءنا، قال الشيخ: وهذا تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعرابٍ، وتفسيرُ الإعرابِ: إمَّا تختارُ الإلقاءَ واختار هذا الشيخُ، وقال: فَتَحْسُنُ المقابلةُ من حيث المعنى، وإنْ لم تَحْصُلْ مقابلةٌ من حيث التركيبُ اللفظيُّ، ثم قال: وفي تقديرِ الزمخشريّ: الأمرُ إلقاؤُك لا مقابلةَ فيه، وهذا تَقَدَّم نظيرُه في الأعراف، وهذا على مذهب الكوفيين[120]، وفي قولهم هذا: يا موسى إما أن تلقي، تخيير منهم له، وحسن أدب راعوه معه، كما يفعل أرباب الصناعات إذا تلاقوا في تقديم بعضهم على بعض كالمتناظرين قبل أن يتخاوضوا في الجدال، وإنما قالوا: وأما أن نكون نحن الملقين، ولم يقولوا: وأما أن نلقي، كما قالوا: يا موسى، إما أن تلقي، لرغبتهم في أن يلقوا قبله وتشوقهم إلى التقدم عليه وذلك لما فيه من تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل[121]؛ لأنَّ معنى (ألقى) في معاجم اللغة يدور حول ثلاث معانٍ هي" :أَحَدُهَا يَدُلُّ عَلَى عِوَجٍ، وَالْآخَرُ عَلَى تَوَافِي شَيْئَيْنِ، وَالْآخَرُ عَلَى طَرْحِ شَيْءٍ"[122]، وفي الآية جاء بمعنى طرح الشيء على الارض.

وقال الزمخشري بصدد محلِّ الشاهد: "فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل، وقد سوّغ لهم موسى ما تراغبوا فيه ازدراء لشأنهم، وقلة مبالاة بهم، وثقة بما كان بصدده من التأييد السماوي، وأنّ المعجزة لن يغلبها سحر أبداً

سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ أروها بالحيل والشعوذة، وخيلوا إليها ما الحقيقة بخلافه، كقوله تعالى: يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعى، روى أنهم ألقوا حبالاً غلاظًا وخشبا طوالا، فإذا هي أمثال الحيات، قد ملأت الأرض وركب بعضها بعضا وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وأرهبوهم إرهابا شديدًا، كأنهم استدعوا رهبتهم بِسِحْرٍ عَظِيمٍ في باب السحر"[123]، وينقل لنا فخر الدين الرازي قول الفراء والكسائي حول (إما): "إِذَا كُنْتَ آمِرًا أَوْ نَاهِيًا أَوْ مُخْبِرًا فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ وَإِذَا كُنْتَ مُشْتَرِطًا أَوْ شَاكًّا أَوْ مُخَيِّرًا فَهِيَ مَكْسُورَةٌ تَقُولُ فِي الْمَفْتُوحَةِ: أَمَّا اللَّهَ فَاعْبُدُوهُ وَأَمَّا الْخَمْرُ فَلَا تَشْرَبُوهَا وَأَمَّا زَيْدٌ فَقَدْ خَرَجَ، وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي: فَتَقُولُ: إِذَا كُنْتَ مُشْتَرِطًا إِمَّا تُعْطِيَنَّ زَيْدًا فَإِنَّهُ يَشْكُرُكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ﴾[الْأَنْفَالِ: ٥٧]، وَتَقُولُ فِي الشَّكِّ لَا أَدْرِي مَنْ قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو وَتَقُولُ فِي التَّخْيِيرِ لِي بِالْكُوفَةِ دَارٌ فَإِمَّا أَنْ أَسْكُنَهَا وَإِمَّا أَنْ أَبِيعَهَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ إِمَّا إِذَا أَتَتْ لِلشَّكِّ وَبَيْنَ أَوْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قَدْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى الْيَقِينِ ثم أدرك الشَّكُّ فَقُلْتَ أَوْ عَمْرٌو فَصَارَ الشَّكُّ فِيهِمَا جَمِيعًا فَأَوَّلُ الِاسْمَيْنِ فِي «أَوْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَعْرِضُ الشَّكُّ فَتَسْتَدْرِكُ بِالِاسْمِ الْآخَرِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: قَامَ أَخُوكَ وَتَسْكُتُ ثُمَّ تَشُكُّ فَتَقُولُ: أَوْ أَبُوكَ وَإِذَا ذَكَرْتَ إِمَّا فَإِنَّمَا تَبْنِي كَلَامَكَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى الشَّكِّ وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ضَرَبْتَ إِمَّا عَبْدَ اللَّهِ"[124]، وهذا يتوافق مع قول النحاة أن (إمَّا) فقد وردت في الآية المباركة بمعنى التخيير أي: إمَّا إلقاؤك أو إلقاؤنا[125]، ويقوي ذلك وجود الضمير المنفصل (نحن) في سياق الآية المباركة، ويفصل القول في ذلك ابن عاشور في تفسيره: "أَيْ إِمَّا إِلْقَاؤُكَ مُقَدَّمٌ وَإِمَّا كَوْنُنَا مُلْقِينَ مُقَدَّمٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى الْخَبَرِ الْمَقَامُ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا لِإِلْقَاءِ آلَاتِ سِحْرِهِمْ، وَزَعَمُوا أَنَّ مُوسَى مِثْلُهُمْ، وَفِي «الْكَشَّافِ» فِي سُورَةِ طه، جَعَلَ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الْأَمْرُ إِلْقَاؤُكَ أَوْ إِلْقَاؤُنَا، وَلَمَّا كَانَ الْوَاقِعُ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ لَمْ يَكُنِ الْمَقْصُودُ بِالْخَبَرِ الْفَائِدَةَ لِأَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، فَلَا يَحْسُنُ الْإِخْبَارُ بِهَا مِثْلَ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنًى غَيْرِ الْإِخْبَارِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّخْيِيرُ أَيْ: إِمَّا أَنْ تَبْتَدِئَ بِإِلْقَاءِ آلَاتِ سِحْرِكَ وَإِمَّا أَن نبتدىء، فاختير أَنْت أحد امرين وَمِنْ هُنَا جَازَ جَعْلُ الْمَصْدَرَيْنِ الْمُنْسَبِكَيْنِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِفِعْلِ تَخْيِيرٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا قَدَّرَهُ الْفَرَّاءُ وَجَوَّزَهُ فِي «الْكَشَّافِ» فِي سُورَةِ طه، أَيِ: اخْتَرْ أَنْ تُلْقِيَ أَوْ كَوْنَنَا الْمُلْقِينَ، أَيْ: فِي الْأَوَّلِيَّةِ، ابْتَدَأَ السَّحَرَةُ مُوسَى بِالتَّخْيِيرِ فِي التَّقَدُّمِ إِظْهَارًا لِثِقَتِهِمْ بِمَقْدِرَتِهِمْ وَأَنَّهُمُ الْغَالِبُونَ، سَوَاء ابْتَدَأَ السَّحَرَةُ مُوسَى بِالْأَعْمَالِ أَمْ كَانُوا هُمُ الْمُبْتَدِئِينَ، وَوَجْهُ دَلَالَةِ التَّخْيِيرِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقَدُّمَ فِي التَّخْيِيلَاتِ وَالشَّعْوَذَةِ أَنْجَحُ لِلْبَادِئِ لِأَنَّ بَدِيهَتَهَا تَمْضِي فِي النُّفُوسِ وَتَسْتَقِرُّ فِيهَا، فَتَكُونُ النُّفُوسُ أَشَدَّ تَأَثُّرًا بِهَا مِنْ تَأَثُّرِهَا بِمَا يَأْتِي بَعْدَهَا، وَلَعَلَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَرَادُوا أَنْ يَسْبُرُوا مِقْدَارَ ثِقَةِ مُوسَى بِمَعْرِفَتِهِ مِمَّا يَبْدُو مِنْهُ مِنَ اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُقَدَّمَ، فَإِنَّ لِاسْتِضْعَافِ النَّفْسِ تَأْثِيرًا عَظِيمًا فِي اسْتِرْهَابِهَا وَإِبْطَالِ حِيلَتِهَا، وَقَدْ جَاءُوا فِي جَانِبِهِمْ بِكَلَامٍ يَسْتَرْهِبُ مُوسَى وَيُهَوِّلُ شَأْنَهُمْ فِي نَفْسِهِ، إِذِ اعْتَنَوْا بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَوَاتِهِمْ بِزِيَادَةِ تَقْرِيرِ الدَّلَالَةِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ الْمُعَبَّرِ عَنْهَا فِي حِكَايَةِ كَلَامِهِمْ بِتَأْكِيدِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ، وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَقَامَ لَا يَصْلُحُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُمْ دَلُّوا عَلَى رَغْبَتِهِمْ فِي أَنْ يُلْقُوا سِحْرَهُمْ قَبْلَ مُوسَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي

إِظْهَارَ اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُمْ، خِلَافًا لِمَا فِي «الْكَشَّافِ» وَغَيْرِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ فِي جَوَابِ مُوسَى إِيَّاهُمْ بِقَوْلِهِ: أَلْقُوا اسْتِخْفَافٌ بِأَمْرِهِمْ إِذْ مَكَّنَهُمْ مِنْ مُبَادَاةِ إِظْهَارِ تَخْيِلَاتِهِمْ وَسِحْرِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَوَّى نَفْسَ مُوسَى بِذَلِكَ الْجَوَابِ لِتَكُونَ غَلَبَتُهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَنْ كَانُوا هُمُ الْمُبْتَدِئِينَ"[126]، وبهذا العرض أرجح قول القائل بتأويل المصدر المؤول رفعًا، سواء أكان موضعه الرفع على الابتداء والخبر محذوف، أو الرفع على الخبر والمبتدأ محذوف؛ لأنَّ في ذلك توافق مع معنى الآية وسياقها من حيث وجود معنى التخيير في الاداة (إمَّا) بحسب ما عرضه العلماء من آراء في الآية المباركة.

المطلب الثاني: الآيات القرآنية التي جاء فيها المصدر المؤول على أكثر من وجهين:

- الشاهد القرآني الأول: قال تعالى: ﴿ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران:٤٩].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ.﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: تعددت الأوجه الإعرابية لـ(أَنِّ) ومعموليها، وفق التأويل في محل الشاهدين لتعدد القراءات القرآنية المتواترة فيهما، فقوله سبحانه وتعالى:﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، يقرأ بفتح الهمزة، وهي قراءة العامة[127]، وفيها ثلاثة اوجه من الإعراب هي:[128]

١- الجر على نزع الخافض.

٢- النصب ويحتمل ثلاثة مواضع هي:

١- النصب على إسقاط الخافض.

٢- النصب على المفعول به.

٣- النصب على التابع .

٣- الرفع على الخبر والمبتدأ محذوف.

أما قراءة الكسر عند البعض من القراء[129]، تحتمل وجهان من الإعراب أحدهما: النصب على المفعول به بإضمار فعل، وثانيهما: النصب على الاستئناف.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (أن) ومعموليها على عدة أوجه فعلى الوجه الأول، وهو الجر على نزع الخافض جاء التأويل بقوله ﴿:أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، في محلّ جر فيكون التقدير: "أَيْ بِأَنِّي، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ، وَلَوْ ظَهَرَتِ الْبَاءُ لَتَعَلَّقَتْ بِرَسُولٍ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ يَكُونُ صِفَةً لِرَسُولٍ; أَيْ نَاطِقًا بِأَنِّي، أَوْ مُخْبِرًا[130]، نقله العكبري في كتابه، أما على الوجه الثاني، وهو النصب، فيكون على ثلاثة مواضع، الأول منها هو النصب على إسقاط الخافض فيكون على تقدير حذف حرف الخفض وهو (الباء)، وتقديره: بأني قد جئتكم بآية،

والتأويل على ذلك معناه: بمجيء بآية، وهذا على مذهب سيبويه والفراء[131]، والثاني النصب على المفعول بفعل مقدر أي: يذكر أني، فيذكرُ صفةٌ لرسولا، حُذِفَتِ الصفةُ وبقي معمولُها، في قوله: ﴿ورسولاً﴾ إضمار فعل دلَّ عليه المعنى، أي: يجعله رسولاً، ويكون وفق ذلك قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، معمولاً لقوله: ﴿ورسولاً﴾، أي: ناطقًا بأني قد جئتكم، على قراءة الجمهور[132]، وهو مذهب سيبويه، أما على الموضع الثالث، وهو النصب تابعًا، فيكون بَدَلًا مِنْ قوله: ﴿ورَسُولاً﴾ إِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا مفعول به تَقْدِيرُهُ: وَنُعَلِّمُهُ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ، أو ويُعَلِّمه الكتابَ ويعلِّمه أني قد جئتكم، جَوَّزه أبو البقاء وهو بعيدٌ في المعنى[133]، وجاء الوجه الثالث في محلِّ المصدر المؤول في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، وهو الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أني قد جئتكم إذا جعلت قوله: ﴿ ورسولاً﴾ مصدرًا أيضًا[134]، وفي بيان المعنى فيما تقدم من قراءة العامة، وهي فتح همزة (أن) في محل الشاهد يقول ابن عاشور: "وَفَتْحُ هَمْزَةِ أَنَّ فِي قَوْلِهِ: أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ لِتَقْدِيرِ بَاءِ الْجَرِّ بَعْدَ رَسُولًا، أَيْ رَسُولًا بِهَذَا الْمَقَالِ لِمَا تَضَمَّنَهُ وَصْفُ رَسُولًا مِنْ كَوْنِهِ مَبْعُوثًا بِكَلَامٍ، فَهَذَا مَبْدَأُ كَلَامٍ بَعْدَ انْتِهَاءِ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ، وَمَعْنَى جِئْتُكُمْ أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ مِنْ جَانِبِ اللَّهِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَلَمَّا جاءَ عِيسى بِالْبَيِّناتِ قالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ [الزخرف: ٦٣] وَقَوْلُهُ: بِآيَةٍ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ جِئْتُكُمْ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ رَسُولٌ لَا بِأَنَّهُ جَاءَ بِآيَةٍ. شَبَّهَ أَمْرَ اللَّهِ إِيَّاهُ بِأَنْ يُبَلِّغَ رِسَالَةً بِمَجِيءِ الْمُرْسَلِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى آخَرِينَ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ النَّبِيءُ رَسُولًا، وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ بِآيَةٍ لِلْمُلَابَسَةِ أَيْ مُقَارِنًا لِلْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِي فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْمُعَبَّرِ عَنْهَا بِفِعْلِ الْمَجِيءِ"[135]، أما قراءة بعض القراء بالكسر في همزة (إن) وهي قراءة شاذة[136]، بحسب كلامهم على وجهين من الإعراب هما: النصب على المفعول به بإضمار فعل، والنصب على الاستئناف وتقديرهما: قائلاً إني قد جئتكم، ويحتمل هذا إضمار (قائلاً)، ويحتمل أيضًا أن يكون محكيًا بدلالة قوله: ﴿ورسولاً﴾؛ لأنه في معنى القول، وهذا على مذهب الكوفيين[137]، ودلالة (أنَّ) مع معموليها على تأكيد هذا القول.

أولاً: محل الشاهد الثاني هو قوله جل وعلا: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ.﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: تعددت الأوجه الإعرابية لـ(أَنِّ) ومعموليها، وفق التأويل في محل الشاهدين لتعدد القراءات القرآنية المتواترة فيهما، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾، يحتمل أوجه من الإعراب وفق القراءات القرآنية، قرأ العامة بفتح الهمزة[138] ، وفيه أربعة أوجه من الإعراب هي:[139]

١- النصب على البدل من قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ.﴾

٢- الجر على البدل من قوله: ﴿بِآيَةٍ.﴾

٣- الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف.

٤- النصب على المفعول به بإضمار فعل.

أما قراءة الكسر، قراءة نافع[140]، فهي على ثلاثة مواضع هي: أحدها: على إضمار القول، والثاني: على الاستئناف، والثالث: على التفسير.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من(أن) ومعموليها في قراءة الفتح على أربعة مواضع، ففي الموضع الأول، وهو النصب على أنها بدلٌ من قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، فيجيءُ فيها ما تقدَّم في تلك؛ لأنَّ حكمَها كحكمُه، ومحلها النصب على نزع الجار عند سيبويه والفراء، وعلى الوجه الثاني، وهو الجر على البدل من قوله جل وعلا: ﴿بِآيَةٍ﴾ فيكونُ محلَّها، أي: وجئتكم بأني أخلقُ لكم، وهذا نفسُه آيةٌ من الآيات، وهذا البدلُ يَحْتمل أن يكونَ كل مِنْ كل إنْ أُريد بالآية شيءٌ خاص، وأَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ من كل إنْ أُريد بالآيةِ الجنس، وهذا على رأي الخليل والكسائي، وعلى الموضع الثالث، وهو الرفع خبرًا لمبتدأ مضمر تقديرُه: هي أني أخلق أي: الآيةُ التي جئت بها أني أخلُقُ، وهذه الجملةُ في الحقيقةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأن قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال: ذلك، وعلى الموضع الرابع، وهو النصب على المفعول به، أن تكونَ منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وهو أيضًا جوابٌ لذلك السؤالِ كأنه قال: أعني أنِّي أخلق، وهذان الوجهان يتلاقيان في المعنى بقراءةَ نافع على بعضِ الوجوهِ فإنهما استئناف، و«لكم» متعلِّقٌ بأخلُقُ، واللامُ للعلة، أي: لأجلكم بمعنى: لتحصيل إيمانِكم ودَفْعِ تكذيبِكم إياي، وإلاَّ فالذواتُ لا تكونُ عِلَلاً بل أحداثُها[141]، فإما على قراءة الكسر، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾، وهي قراءة نافع ففيها ثلاثة مواضع هي: فعلى الموضع الأول فيكون على إضمارِ القولِ أي: فقلت: إني أخلق، وعلى الموضع الثاني: أنه على الاستئناف، وعلى الموضع الثالث: على التفسير، فَسَّر بهذه الجملةِ قولَه سبحانه وتعالى: ﴿بِآيَةٍ﴾ كأنَّ قائِلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال هذا الكلامَ، ونظيرُه ما سيأتي: ﴿إِنَّ مثل عيسى عند اللهِ كمثلِ آدمَ﴾، ثم قال: ﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فخلقه مفسرةٌ للمثل، ونظيرُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿ وَعَدَ الله الذين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصالحات﴾، ثم فَسَّر الوعدَ بقولِه: ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩]، وهذا الوجهُ هو الوجه الصائرُ إلى الاستئنافِ، فإنَّ المستأنَفَ يُؤْتى به تفسيرًا لما قبله، إلاَّ أنَّ الفرقَ بينه وبين ما قبله أنَّ الوجهَ الذي قبلَه لا تَجْعَلُ له تعلُّقاً بما تقدَّم البتةَ، بل جيء به لمجردِ الإخبارِ بما تضمَّنه، والوجه الثالث تقول: إنه متعلِّقٌ بما تقدَّمه، مُفَسِّر له[142]، ومعنى لفظة (الخَلْقُ) في كَلام العَرَبِ على وجهين هما: "الإنشاءُ على مِثالٍ أَبْدَعَه، والآخَرُ: التَّقْدِيرُ"[143]، وهذا المعنى في معاجم اللغة يتوافق تمامًا بما ورد عن الأندلسي في تفسيره حيث قال: "وَمَعْنَى: أَخْلُقُ: أُقَدِّرُ وَأُهَيِّءُ، وَالْخَلْقُ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ وَإِبْرَازِ الْعَيْنِ مِنَ الْعَدَمِ الصِّرْفِ إِلَى الْوُجُودِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَكُونُ بِمَعْنَى: التَّقْدِيرِ وَالتَّصْوِيرِ، وَلِذَلِكَ يُسَمُّونَ صَانِعَ الْأَدِيمِ وَنَحْوَهُ: الْخَالِقَ، لِأَنَّهُ يُقَدِّرُ، وَأَصْلُهُ فِي الْأَجْرَامِ، وَقَدْ نَقَلُوهُ إِلَى الْمَعَانِي قَالَ تَعَالَى: "وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً"، "وَمِمَّا جَاءَ الْخُلُقُ فِيهِ" بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "فَتَبارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخالِقِينَ"، أَيِ الْمُقَدَّرِيْنِ"[144]، وبه تكون دلالة التأكيد حاضرة على خلق الله، وأبداعه في كلِّ الأمور التي كانوا ينكرونها ماضيًا ومستقبلاً، ويتحقق ذلك بتأويل المصدر في سياق الآية المباركة.

- الشاهد القرآني الثاني: قال تعالى: ﴿ تَكادُ السَّماواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبالُ هَدًّا (٩٠) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمنِ وَلَداً (٩١) ﴾[سورة مريم:٩٠-٩١].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنْ دَعَوْا. ﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: تعددت الأوجه الإعرابية بين الرفع، والنصب، والجر في محل الشاهد المكون من (أنْ والفعل)، وفيه خمسة أوجه إعرابية هي:[145]

١- النصب على المفعول لأجله.

٢- الجر بعد أسقاط الخافض.

٣- الجر بدلاً من الضمير في (منه).

٤- الرفع على أنه فاعل (هدا).

٥- الرفع خبرا لمبتدأ محذوف.

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (أنْ) المصدرية والفعل، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ دَعَوْا﴾ يحتمل الرفع والنص والجر، فعلى وجه النصب يكون في محلِّ نصب على المفعول لأجله[146]، قاله أبو البقاء والحوفي، ولم يُبَيِّنا: ما العاملُ فيه، يجوز أَنْ يكونَ العاملُ في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ﴾، أو ﴿تَخِرُّ﴾، أو﴿ هَدًّا﴾، ويكون تقديره، أي: تَهِدُّ لأَنْ دَعَوْا، أو هذا لأن دعوْا، ولكنَّ شَرْطَ النصبِ فيها مفقودٌ وهو اتِّحادُ الفاعلِ في المفعولِ له والعاملِ فيه، فإن عَنَيَا أنه على إسقاطِ اللامِ، وسقوطُ اللامِ يَطَّرِدُ مع (أنْ) فقريبٌ، وقال الزمخشري: وأَنْ يكونَ منصوبًا بتقديرِ سقوطِ اللام وافضاءِ الفعلِ بعدها، أي: هدًّا لأَنْ دَعَوْا، وبه عَلَّلَ الخرورَ بالهدِّ، والهدِّ بدعاءِ الوَلَدِ للرحمن، فهذا تصريحٌ منه بأنَّه على إسقاطِ الخافضِ، وليس مفعولاً له صريحًا، أما على الوجه الثاني وهو الجر بعد حذف الخافض: فيكونَ مجرورًا بعد إسقاطِ الخافض، كما هو مذهبُ الخليلِ والكسائي فيكون في موضع خفضٍ بتقدير الخافض، وعلى الوجه الثالث، وأقصد به الجر بدلاً: أنه بدلٌ من الضمير في قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِنْه﴾، قال الشيخ: وهو بعيدٌ لكثرةِ الفصلِ بين البدلِ والمبدلِ منه بجملتين، أما على الوجه الرابع، فيكون في محلِّ رفع فاعلاً، فيكونَ مرفوعًا بقوله: ﴿هَدًّا﴾، أي بالفعل، وتقديره: هَدَّها دعاءُ الولدِ للرحمن، وقال الشيخ: وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الظاهرَ في قوله جل وعلا: ﴿هَدًّا﴾، أن يكونَ مصدرًا توكيديًا، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو فَرَضْناه غيرَ توكيديّ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلاَّ إنْ كان أمرًا أو مستفهمًا عنه نحو قولك: ضَرْبًا زيدًا و أضَرْبًا زيدًا، على خلافٍ فيه، وأمَّا إنْ كان خبرًا، كما قدَّره الزمخشري أي: هَدَّها دعاءُ الوَلَدِ للرحمن، فلا يَنْقاس، بل ما جاءَ من ذلك هو نادرٌ، وعلى الوجه الخامس، وهو الرفع خبرًا والمبتدأ محذوف تقديرُه: المُوْجِبُ لذلك دعاؤهم، وهذا ما قَدَّره أبو البقاء، و(دَعا) يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى سَمَّى فيتعدَّى لاثنين، ويجوز جَرُّ ثانيهما بالباءِ، وأوَّلُهما في الآية محذوفٌ، طلبًا للعموم والإحاطة بكلِّ من ادْعَى

له ولدًا، أو من دعَا، ويجوز أن يكونَ مِنْ (دعا) بمعنى نَسَبَ الذي مُطاوِعُة ما في قولِه صلى الله عليه وسلم: مَنِ ادَّعَى إلى غير مَوالِيه، أي: لا نَنْتَسِبُ إليه.[147]

ودلالة لفظة (دعو) في المعجم تعود إلى أصل واحد وقيل عنها: : "الدَّالُ وَالْعَيْنُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْ تُمِيلَ الشَّيْءَ إِلَيْكَ بِصَوْتٍ وَكَلَامٍ يَكُونُ مِنْكَ، تَقُولُ: دَعَوْتُ أَدْعُو دُعَاءً، وَالدَّعْوَةُ إِلَى الطَّعَامِ بِالْفَتْحِ، وَالدِّعْوَةُ فِي النَّسَبِ بِالْكَسْرِ[148]، وفي الآية المباركة جاء معنى "الدُّعَاءُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ، أَيْ: سَمَّوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، أَوْ بِمَعْنَى النِّسْبَةِ، أَيْ: نَسَبُوا لَهُ وَلَدًا وما يَنْبَغِي لِلرَّحْمنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً أَيْ: لَا يَصْلُحُ لَهُ وَلَا يَلِيقُ بِهِ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَقْتَضِي الْجِنْسِيَّةَ وَالْحُدُوثَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، أَيْ: قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا، أَوْ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، وَالْحَالُ أَنَّهُ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ أَيْ: مَا كُلُّ مَنْ في السموات وَالْأَرْضِ إِلَّا وَهُوَ آتِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُقِرًّا بِالْعُبُودِيَّةِ خَاضِعًا ذَلِيلًا، كَمَا قَالَ: وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ، أَيْ: صَاغِرِينَ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ فَكَيْفَ يَكُونُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَدًا لَهُ، وَقُرِئَ (آتي) عَلَى الْأَصْلِ لَقَدْ أَحْصاهُمْ أَيْ: حَصَرَهُمْ وَعَلِمَ عَدَدَهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا أَيْ: عَدَّ أَشْخَاصَهُمْ بَعْدَ أَنْ حَصَرَهُمْ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَأْتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا لَا نَاصِرَ لَهُ وَلَا مَالَ مَعَهُ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مالٌ وَلا بَنُونَ"[149]، وقيل في لفظة (هدًا): هي مصدر سماعي للفعل هدَّ الثلاثي من باب نصر ينصر، أو باب ضرب يضرب فيكون بهذا لازمًا بمعنى انهدم، وزنه (فَعْل) بفتح فسكون[150]، وبهذا يكون "جرس الألفاظ وإيقاع العبارات ليشارك ظلال المشهد في رسم الجو: جو الغضب والغيرة والانتفاض! وإن ضمير الكون وجوارحه لتنتفض، وترتعش وترجف من سماع تلك القولة النابية، والمساس بقداسة الذات العلية، كما ينتفض كل عضو وكل جارحة عند ما يغضب الإنسان للمساس بكرامته أو كرامة من يحبه ويوقره .. هذه الانتفاضة الكونية للكلمة النابية تشترك فيها السماوات والأرض والجبال، والألفاظ بإيقاعها ترسم حركة الزلزلة والارتجاف"[151]، وتحقق ذلك كله بدلالة الاستقبال بتأويل المصدر محلُّ الشاهد على النصب مفعولاً لأجله؛ لأنَّ الآراء الأخرى تكون على تقدير محذوف وفق سياق الآية، وهذا الوجه هو ادعائهم أن للرحمن ولدًا بدلالة مفرداتها وتناسقها داخل السياق النصي للآية الكريمة.

- الشاهد القرآني الثالث: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة:٢٢٤].

أولاً: محل الشاهد هو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا. ﴾

ثانيًا: الأوجه الإعرابية: تعددت الأوجه الإعرابية للمصدر المؤول من (أن والفعل)، بين الرفع والنصب والجر وهي:[152]

١- الرفع على الابتداء والخبر محذوف.

٢- النصب على المفعول لأجله.

٣- النصب على إسقاط حرف الجر، وهذا يحتمل النصب والجر.

٤- الجر على العطف.

٥- الجر على البدل.

٦- الجر على إسقاط حرف الجر وهو (على).

ثالثًا: الأثر التفسيري والتأويلي في المعنى النحوي الدلالي للمصدر المؤول:

جاء المصدر المؤول من (أنْ والفعل)، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ متعدد الوجوه الإعرابية من الرفع والنصب والجر، فعلى الموضع الأول الرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: "بِرُّكُمْ وَتَقْوَاكُمْ وَإِصْلَاحُكُمْ أَمْثَلُ وَأَوْلَى، وَجَعَلَ الْكَلَامَ مُنْتَهِيًا عِنْدَ قَوْلِهِ: لِأَيْمَانِكُمْ، وَمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا النَّهْيُ عِنْدَهُ أَنَّهَا فِي الرَّجُلِ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ فِعْلَ خَيْرٍ وَنَحْوَهُ اعْتَلَّ بِاللَّهِ، فَقَالَ: عَلَيَّ يَمِينٌ، وَهُوَ لَمْ يَحْلِفْ، وَقَدَّرَ التِّبْرِيزِيُّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ بِأَنَّ الْمَعْنَى: أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بَيْنَ النَّاسِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ وَالتِّبْرِيزِيُّ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ اقْتِطَاعُ: أَنْ تَبَرُّوا، مِمَّا قَبْلَهُ، وَالظُّلْمُ هُوَ اتِّصَالُهُ بِهِ، وَلِأَنَّ فِيهِ حَذْفًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ"[153]، أما على الوجه الثاني، فهو النصب على المفعول لأجله: و"اخْتَلَفُوا فِي التَّقْدِيرِ، فَقِيلَ: كَرَاهَةَ أَنْ تَبَرُّوا، قَالَهُ الْمَهْدَوِيُّ، أَوْ لِتَرْكِ أَنْ تَبَرُّوا، قَالَهُ الْمُبَرِّدُ، وَقِيلَ: لِأَنْ لَا تَبَرُّوا وَلَا تَتَّقُوا وَلَا تُصْلِحُوا، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَالطَّبَرِيُّ كَقَوْلِهِ: فخالف فلا والله تهبط تَلْعَةً أَيْ: لَا تَهْبِطُ، وَقِيلَ: إِرَادَةُ أَنْ تَبَرُّوا، وَالتَّقَادِيرُ الْأُوَلُ مُتَلَاقِيَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَرُوِيَ هَذَا الْمَعْنَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ، وَالسُّدِّيِّ، وَمُقَاتِلٍ، وَالْفَرَّاءُ، وَابْنُ قتيبة، وَالزَّجَّاجِ، فِي آخِرِ مَنْ رُوِيَ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ أَنْ لَا تَبَرُّوا، فَيَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: وَلَا تَجْعَلُوا، وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَعْنَى لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلِيلِ امْتِنَاعِ الْحَلِفِ بِانْتِفَاءِ الْبِرِّ، بَلْ وُقُوعُ الْحَلِفِ مُعَلَّلٌ بِانْتِفَاءِ الْبِرِّ، وَلَا يَنْعَقِدُ مِنْهُ شَرْطٌ وَجَزَاءٌ لَوْ قُلْتَ فِي مَعْنَى هَذَا النَّهْيِ وَعِلَّتِهِ: إِنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ بَرَرْتَ، لَمْ يَصِحَّ وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لئلا يؤذيك، فانتفت الاذية لِلِامْتِنَاعِ مِنَ الضَّرْبِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ لَمْ تَضْرِبْهُ لَمْ يُؤْذِكَ، وَإِنْ ضَرَبْتَهُ أَذَاكَ، فَلَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الِامْتِنَاعِ مِنَ الْحَلِفِ انْتِفَاءُ الْبِرِّ، ولا على وَجُودُهُ، بَلْ يَتَرَتَّبُ عَلَى الِامْتِنَاعِ مِنَ الْحَلِفِ وُجُودُ الْبِرِّ، وَعَلَى وُقُوعِ الْحَلِفِ انْتِفَاءُ الْبِرِّ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِرَادَةَ أَنْ تَبَرُّوا، لِأَنَّهُ يُعَلِّلُ الِامْتِنَاعَ مِنَ الْحَلِفِ بِإِرَادَةِ وُجُودِ الْبِرِّ، وَيَتَعَلَّقُ مِنْهُ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ، تَقُولُ: إِنْ حَلَفْتَ لَمْ تَبَرَّ، وَإِنْ لَمْ تَحْلِفْ بَرَرْتَ"[154]، وهذا مذهب الجمهور، وعلى الموضع الثالث واقصد النصب على إسقاط حرف الجر، وعليه يحتمل النصب والجر، أي تقديره: في أَنْ تَبَرُّوا، وحينئذ يَجِيء فيها القولان: قولُ سيبويه والفراء، فتكونُ في محلّ نصبٍ، وقولُ الخليل والكسائي فتكونُ في محلّ جرٍّ، وقال الزمخشري: ويتعلَّقُ قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ بالفعلِ أو بالعُرْضَةِ، أي: ولا تَجْعَلُوا اللهَ لأجلِ أيمانكم عُرْضَةً لأنْ تَبَرُّوا، وهذا التقديرُ لا يصحُّ للفصلِ بين العاملِ ومعمولِهِ بأجنبي، وذلك أنَّ قوله: ﴿لأيمانِكم﴾ عنده متعلقٌ بتجعلوا، فوقع فاصلاً بين قوله: ﴿عُرْضَة﴾ التي هي العاملُ وبين قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ الذي هو في أن تبروا، وهو أجنبيٌّ منهما، ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ: امرُرْ

واضربْ بزيدٍ هندًا، وهو غيرُ جائزٍ، ونَصُّوا على أنه لا يجوزُ: جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أَبْلَقَ، أي رجلٌ ذو فرسٍ أبلقَ راكبٌ، لِما فيه من الفصلِ بالأجنبي بحسب وجه نظر الأندلسي في تفسيره، وعلى الموضع الرابع وهو الجر على العطف من قوله سبحانه وتعالى: ﴿لأيمانكم﴾، أنه في محلِّ جَرٍّ عطفُ بيان لقوله: ﴿لأَيْمانكم﴾، أي للأمورِ المَحْلُوفِ عليها التي هي البِرُّ والتقوى والإصلاحِ، وهو ضعيفٌ لِما فيه من جَعْل الأيمان بمعنى المَحْلوف عليه، والظاهرُ أنها هي الأقسام التي يُقْسَمُ بها، ولا حاجةَ إلى تأويلها بما ذُكِر مِنْ كَوْنِها بمعنى المَحْلُوف عليه إذ لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ، وهذا بخلافِ الحديثِ، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيت غَيرها خيرًا منها، فإنه لا بد من تأويله فيه بالمحلوف عليه، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك في الآية الكريمة، بحسب رأي الأندلسي، وعلى الموضع الخامس وهو الجر على البدلِ من قوله جل وعلا: ﴿لأَيْمانكم﴾ بالتأويل الذي ذكره الزمخشري، وهذا أَوْلَى من وجهِ عطفِ البيانِ، فإنَّ عَطْفَ البيانِ أكثرُ ما يكونُ في الأعلام، والوجه الساس وهو الظاهرُ، أنَّه على إسقاطِ حرفِ الجر لا على ذلك الوجه المتقدم، بل الحرفُ غيرُ الحرفِ، والمتعلَّقُ غيرُ المتعلَّقِ، والتقديرُ: لأقْسامِكم على أَنْ تَبَرُّوا، فـ(على) متعلقٌ بإقْسامكم، والمعنى: ولا تَجْعَلوا الله مُعَرَّضًا ومُتبذَّلاً لإقسامكم على البرِّ والتقوى والإصلاح التي هي أوصافٌ جميلةٌ خوفاً من الحِنْثِ، فكيف بالإقسام على ما ليس فيه برٌّ ولا تقوى.[155]

جاء بيان ما نصت عليه الوجوه السابقة: أن موضع (أنْ) نصب بمعنى عرضة المعنى لا تعرضوا باليمين باللَّهِ في أن تبروا فلما سقطت (في) أفضى لمعنى الاعتراض، فنصب أن، وقال غير واحد من النحويين إن موضعها جائز أن يكون خفضًا وإن سقطت (في)؛ لأن (أنْ) الحذف فمعها مستعمل، تقول جئت لأن تضرب زيدًا، وجئت أن تضرب زيدًا، فحذفْتَ اللام مع (أنْ) ولو قلت جئت ضربَ زيد تريد لضرب زيد لم يجز كما جاز مع (أنْ)؛ لأن (أنْ) إذا وصلت دل ما بعدها على الاستقبال، والمعنى: كما تقول: جئتك أن ضربت زيدًا، وجئتك أن تضرب زيدًا، فلذلك جاز حذف اللام، وإذا قلت: جئتك ضرب زيد لم يدل الضرب على معنى الاستقبال، والنصب في(أنْ) في هذا الموضع هو الاختيار عند جميع النحويين، ومعنى الآية أنهم كانوا يعتلون في البر بأنهم حلفوا، فأَعلم الله أن الإثم إنما هو في الإقامة على ترك البر والتقوى، وإن اليمين إذا كفرت فالذنب فيها، ويجوز أن يكون موضع (أنْ) رفعًا، فيكون المعنى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيْمَانِكُمْ، أنْ تَبروا وتَتَقُوا وتصلِحُوا أولَى، أي البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفًا كما جاءَ حذف أشياءَ في القرآن؛ لأن في الكلام دليلاً عليها، يشبه هذا منه: "طاعة وقول معروف"، أي طاعة وقول معروف أمْثَل، والنصب في أن والجرُ مذهب النحويين ولا أعلم أحدًا منهم ذكر هذا المذهب ونحن نختار ما قالوه لأنه جيد، ولأن الاتباع أحب وإن كان غيره جائزاً[156]، وَقَوله عُرضَة: فُعلة مِن عَرَضَ يَعرِض، أَي نَصْبًا لأَيْمانِكُم، وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ النَّحْوِيُّونَ؛ لأَنه إذا نُصِبَ فَقَدْ صَارَ مُعْتَرِضًا مَانِعًا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَي نَصْبًا مُعْتَرِضًا لأَيمانكم كالغَرَض الَّذِي هُوَ عُرضةٌ للرُّماة، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ قُوَّةً لأَيمانكم أَي تُشَدِّدُونها بِذِكْرِ اللَّهِ[157]، وقد بين بعض العلماء هذا المعنى بقولهم: "أن تبروا وتتقوا وتصلحوا عِلَّةً لِهَذَا النَّهْيِ، أَيْ: إِرَادَةَ

أَنْ تَبَرُّوا، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا نَهْيُكُمْ عَنْ هَذَا لِمَا فِي تَوَقِّي ذَلِكَ مِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ، فَتَكُونُونَ مَعَاشِرَ الْمُؤْمِنِينَ بَرَرَةً أَتْقِيَاءَ مُصْلِحِينَ فِي الْأَرْضِ غَيْرَ مُفْسِدِينَ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْحَلِفِ حُصُولُ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْحَلِفَ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَعْظَمُ وَأَجَلُّ أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِاسْمِهِ الْمُعَظَّمِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا، إِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَبْوَابِ الْبِرِّ"[158]، والعُرْضَةُ في اشتقاقها ثلاثةُ أقوال، أحدُها: أنها فعلَة بمعنى مَفْعول من العَرْض كالقُطْبَة والغُرْفَة، ومعنى الآية على هذا: لاَ تَجْعَلُوه مُعَرَّضًا للحَلْفِ من قولهم: فلانٌ عُرْضَةٌ لهذا أي: مُعرَّضٌ، وفي مَعْنَى هذَا أَنْ يَكُونَ الْعُرْضَةُ مُستعارًا لِمَا يَكثرُ الحلُولُ حَوْلَهُ، أَي لَا تجعلُوا اسم اللَّهِ كالشَّيءِ المُعرَّضِ لِلقاصدِين، وليس فِي الآية على هذهِ الوجُوهِ ما يُفهم الْإِذْنَ فِي الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وهو نظير قَوْلِهِ سبحانه وتَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[النِّسَاء: ١٧٦]، وهو كَثِيرٌ فَتَكُونُ الْآيَةُ نهيًا عن الحلفِ باللَّهِ على تركِ الطَّاعَاتِ؛ لأَنَّ تَعْظِيمَ اللَّهِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَبَبًا فِي قَطْعِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِفِعْلِهِ، وَهَذَا النَّهْيُ يستلزم: أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ الْحَلِفُ عَلَى تَرْكِ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحِ؛ لأنه لَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَفْعَلُ الْخَيْرَ[159]، ولوجود النهي في سياق الآية المباركة، ودلالة كلمة (عرضة) في أقوالهم جعل من دلالة المصدر المؤول على الحال والاستقبال حاضرة لكونه في تأويل النصب على المفعول لأجله، وهو أقرب إلى المعنى من الوجوه الأخرى بحسب قراءتي وعرضي لآراء العلماء في محلِّ الشاهد اعلاه؛ لأنَّ التقعيد النحوي يتجه على عدم التقدير والحذف لانقطاع المعنى في سياق الآية المباركة.

الخاتمة

أبرز النتائج التي توصلت إليها في مباحثي السابقة، هي:

- تبين لي من تعدد الأوجه الإعرابية، وتنوعها للحفاظ على قدسية كلام الله لكونه يسهم في تصديق وتعضيد بعضه لبعض وما ذلك إلاَّ كونه يدلُّ على آية بالغة وبرهان قاطع على أنه كلام منزل من الله سبحانه وتعالى على رسوله الكريم، ولتسهيل القراءة والتيسير والحفظ على الأمة لكون القرآن نزل بلسان عربي مبين على مختلف لهجاتهم وبقراءاته المختلفة.
- كان لتعدد القراءات له تأثير كبير على تعدد المعنى وتوسعه في ذهن القارئ؛ لأن سعة المعاني وتعدد أوجه الإعراب كان له دلالات مختلفة متعددة وفق السياق القرآني النصي كما له أثر في تعدد الدلالة التفسيرية والتأويلية لاختلاف وجوه القراءة فيها.
- أن من أسباب تعدد الأوجه الإعرابية هو ما لا تظهر عليه الحركات الإعرابية، وحذف حرف الجر مع أن المصدرية، وحذف اللام التعليلية وتأويلها في بعض التقديرات للمختصين في هذا المجال، وتأويل بعض المفردات بغيرها لكي تتوافق مع المعنى والسياق للتقارب بين المواقع الإعرابية لاسيما المنصوبات والمرفوعات في هذه الشواهد وغيرها.

- من أسباب الاختلاف في تعدد الأوجه عائد للخلاف والاختلاف كلٌّ بحسب مذهبه بين النحاة والمفسرين والمعربين للنص القرآني على نظرية العامل وتقديرات النحاة لكي تتلاءم مع القاعدة النحوية، وكذلك القطع والاستئناف والإتباع عند العلماء، واختلاف النحاة في المحذوف وغيره من الأمور الأخرى.
- كان لدراستي لهذا التعدد في ثنايا البحث، وجدت أن تعدد الأوجه الإعرابية للمصدر المؤول يكون في بعض الموصولات أمثال (أنْ، وأَنَّ، وما، وهمزة التسوية)، دون الموصولات الحرفية الأخرى، وأعتقد أن سبب ذلك يعود إلى أصالة بعض الحروف دون غيرها في نظرة العلماء لها.

هوامش البحث:

1) النحو والدلالة:٥٩.

2) ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب: ١٩٤، المكونات التركيبية والدلالة لظاهرة التعليل في اللغة العربية: ٩.

3) العين: ٧/٩٤-٩٥ -٩٦، تهذيب اللغة: ١٢/ ٩٤-٩٥-٩٦.

4) مقاييس اللغة: ٣٣٧/٣.

5) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٨٢/٨.

6) الكتاب: ١٢/١.

7) الاصول في النحو: ١٥٩/١- ١٦٠.

8) اللمع في العربية: ١/ ٤٨-٤٩-٥٠.

9) شرح التسهيل: ١٧٨/٢.

10) شرح شذور الذهب:٤٩١/١.

11) شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.

12) التعريفات: ٢٠٦/١.

13) الانصاف في مسائل الخلاف: ١٩٠/١-١٩١.

14) مقاييس اللغة:١٦٢/١.

15) لسان العرب:٣٢/١١-٣٣.

16) البرهان في علوم القرآن:١٤٨/١-١٤٩.

17) مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح:٢٢٣/١.

18) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر:٩٧/١؛ ينظر: علوم القرآن الكريم: ١٢٤/١.

19) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر:١١٧/١.

20) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٦٢/١-٢٦٣.

21) ينظر: النحو الوافي: ٤٠٨/١- ٤١٣.

22) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٨/١-١٤١.

23) الاصول في النحو : ١/ ١٦١-١٦٢؛ ينظر: اللمع في العربية: ١/ ١٩٣- ١٩٥، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٧/١-٣٨، شرح التسهيل: ٢٢٢/١-٢٢٣.

24) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣/ ١٤٧.

25) ينظر: النحو الوافي: ١/٤٠٨- ٤١٣.

26) الجنى الداني في حروف المعاني: ١/٢١٦- ٢١٧؛ ينظر: معاني النحو:٣/١٥٩.

27) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١/٤٠٧-٤٠٩، معاني النحو:٣/١٥٤.

28) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١/٢٣٠-٢٣١، معاني النحو:٣/١٥٧.

29) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١/٢٨٧-٢٨٨، معاني النحو:٣/١٦٣.

30) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١/ ٣٠.

31) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/١٩٥، الجدول في إعراب القرآن:٥/٩-١٠، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/١٧٢، إعراب القرآن الكريم:١/١٩٢.

32) ينظر: إعراب القرآن:١/٢٠٨، الدر المصون:٣/٦٥٤، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩، اللباب في علوم الكتاب:٦/٣١٧.

33) ينظر: إملاء ما من به الرحمن:١٧٦، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩، اللباب في علوم الكتاب:٦/٣١٧.

34) ينظر: البحر المحيط:٣/٥٩٣، في ظلال القرآن: ٥/ ٦٢٠، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩.

35) ينظر: البحر المحيط :٣/ ٥٩٤، اللباب في علوم الكتاب:٦/٣١٧، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩.

36) ينظر: إملاء ما من به الرحمن:١٧٦، إعراب القرآن: ٢/٧٦، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩.

37) التحرير والتنوير:٥/١٣، الدر المصون:٣/٦٥٤، الإعراب المحيط من تفسير المحيط:٣/٢٤٨-٢٤٩.

38) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٧٦، التبيان في إعراب القرآن:١/٣٤٨، الدر المصون:٣/٦٥٤، اللباب في علوم الكتاب:٦/٣١٧.

39) ينظر: البحر المحيط: ٣/٥٩٤، التبيان في إعراب القرآن:١/٣٤٨.

40) تأويل مشكل القرآن:١/٢٧٥؛ ينظر: التفسير الوسيط: ٢/٣٥-٣٧، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:١/٢٩٥، محاسن التأويل:٣/٧٩.

41) تفسير المظهري:٢/٧٩.

42) مقاييس اللغة:٣/٤٣٤.

43) لسان العرب:١١/٤١٤.

44) تهذيب اللغة:٢/١٦٢.

45) ينظر: إعراب القرآن وبيانه:٢/١٩٧-٢٠٠.

46) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:١/٤٢، المجتبى من مشكل إعراب القرآن:١/٧-٨، إعراب القرآن الكريم:١/١٠.

47) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/٧٦-٧٧، البحر المحيط:١/٧٧-٧٨، التبيان في إعراب القرآن:١/٢١-٢٢، إملاء ما من به الرحمن:١/١٤-١٥، إعراب القرآن وبيانه:١/٢٨، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٤/٢١٧، معاني النحو:٣/٢٤٦، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:١١/١٢٣.

48) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١-٢٢، إملاء ما من به الرحمن:١/١٤-١٥، الدر المصون:١/١٠٥، إعراب القرآن وبيانه:١/٢٨.

49) البحر المحيط:١/٧٨.

50) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١-٢٢، إملاء ما من به الرحمن:١/١٤-١٥، الدر المصون:١/١٠٥، إعراب القرآن وبيانه:١/٢٨، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:٤/٢١٧، معاني النحو:٣/٢٤٦.

51) البحر المحيط:١/٧٨.

52) مفاتيح الغيب:٢/٢٨٤- ٢٨٥.

53) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/٧٩-٨٠، مفاتيح الغيب:٢/٢٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١-٢٢، إملاء ما من به الرحمن:١/١٤-١٥.

54) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١-٢٢، إملاء ما من به الرحمن:١/١٤- ١٥، إعراب القرآن وبيانه: ١/٢٩- ٣٠.

55) مفاتيح الغيب:٢/٢٥٦.

56) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١١/١٢٧، المجتبى من مشكل إعراب القرآن:٢/٤٣٤، إعراب القرآن الكريم: ٢/٢٧.

57) التبيان في إعراب القرآن:٦٧٥/٢؛ ينظر: الدر المصون:٢٠١/٦-٢٠٢، روح المعاني:٢٤٤/١١.

58) الكشف والبيان عن تفسير القرآن:١٣٣/٥.

59) ينظر: البحر المحيط:٥٧/٦، توضيح المقاصد على ألفية ابن مالك:١٢٤٥/٣، مغنى اللبيب:٧٠٩/١، شرح التصريح على التوضيح:٣٧٢/٢.

60) مفاتيح الغيب:٢٥٢/١٧، الجامع لإحكام القرآن:٣٤٣/٨.

61) الجامع لإحكام القرآن:٣٤٣/٨.

62) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن:١٣٣/٥، مفاتيح الغيب:٢٥٢/١٧، الدر المصون:٢٠١/٦- ٢٠٢.

63) التبيان في إعراب القرآن:٦٧٥/٢، الدر المصون:٢٠١/٦-٢٠٢؛ ينظر: توضيح المقاصد على ألفية ابن مالك:١٢٤٥/٣، مغنى اللبيب:٧٠٩/١، شرح التصريح على التوضيح:٣٧٢/٢.

64) ينظر: تأويلات أهل السنة:٤٢/٦-٤٣.

65) مفاتيح الغيب: ٢٥٢/١٧.

66) البحر المحيط:٥٧/٦.

67) التحرير والتنوير: ١٦٨/١١.

68) ينظر: همع الهوامع: ٣٧٨/٢.

69) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:٢٦٣/٦، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢١٤/١، إعراب القرآن الكريم:٢٤٠/١.

70) التبيان في إعراب القرآن:٤١٤/١.

71) التحرير والتنوير: ٦٨/٦.

72) التبيان في إعراب القرآن: ٤١٤/١؛ ينظر: معاني النحو:٣٣٨/٣.

73) إعراب القرآن وبيانه: ٣٩٧/٢؛ ينظر: معاني النحو:٣٣٨/٣.

74) الجدول في إعراب القرآن:٢٦٣/٦؛ ينظر: معاني النحو:٣٣٨/٣.

75) معاني القرآن وإعرابه:١٣٦/٢-١٣٧؛ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٥/١، همع الهوامع:٤١٠/٢، معاني النحو:٣٣٨/٣.

76) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٧٥/١١، البحر المحيط: ١٥/٤-١٥٣،الدر المصون:١٧٦/٤، اللباب في علوم الكتاب:١٥٧/٧-١٥٨.

77) ينظر: الجواهر الحسان:٣٣٣/٢، الجدول في إعراب القرآن:٢٦٣/٦.

78) جامع البيان في تفسير القرآن:٤٤٦/٩.

79) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١٠٩/١، الجدول في إعراب القرآن الكريم:٢٤١/١، المجتبى من مشكل إعراب القرآن:٤٣/١، إعراب القرآن الكريم: ٥٠/١.

80) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧/١، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٦١/١، روح البيان: ٣٦٢/١.

81) ينظر: مفاتيح الغيب:١٢/٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧/١، روح البيان: ٣٦٢/١.

82) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧/١، الدر المصون:٧٨/٢؛ ينظر: الجامع لإحكام القرآن: ٧٦/٢، روح البيان: ٣٦٢/١.

83) مفاتيح الغيب:١٢/٤.

84) ينظر: مفاتيح الغيب:١٢/٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧/١، الدر المصون:٧٨/٢-٧٩، اللباب في علوم الكتاب:٤٠٦/٢-٤٠٧.

85) مفاتيح الغيب:١٢/٤.

86) جامع البيان في تفسير القرآن:٤٤٠/٢-٤٤٢؛ ينظر: الجامع لإحكام القرآن: ٧٦/٢.

87) مقاييس اللغة:٢/ ٣٥٨-٣٥٩.

88) البحر المحيط: ٥٧٢/١-٥٧٣.

89) البحر المديد : ١٥٤/١؛ ينظر: اعراب القرآن وبيانه:١/ ١٧١، مشكل اعراب القرآن: ١٠٩/١.

90) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١١٧/١-١١٨، الجدول في إعراب القرآن:٣٥٢/٢، المجتبى من مشكل إعراب القرآن:٦٢/١، إعراب القرآن الكريم: ٧٣/١.

91) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٤٦/١، معاني القرآن:١٠٣/١-١٠٤، إعراب القرآن: ٩٠/١-٩١، الكشف والبيان عن تفسير القرآن:٤٩/٢، الكشاف:٢١٨/١، المحرر الوجيز:٢٤٣/١، مفاتيح الغيب: ٢١١/٥-٢١٣، اعراب القرآن وبيانه:٢٤٩/١-٢٥٠، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٣٨/١، شرح التصريح على التوضيح:٢٤٢/١.

92) ينظر: بحر العلوم:١١٦/١، معالم التنزيل:١٨٥/١، المحرر الوجيز: ٢٤٣/١، زاد المسير في علم التفسير:١٣٥/١-١٣، مفاتيح الغيب:٢١٢/٥-٢١٣، البحر المحيط:١٣٢/٢، التحرير والتنوير:١٢٨/٢-١٢٩، معاني القراءات:١٩١/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٣٨/١، شرح التصريح على التوضيح:٢٤٢/١.

93) التحرير والتنوير: ١٢٨/٢-١٢٩.

94) مفاتيح الغيب: ٢١٢/٥-٢١٣؛ ينظر: البحر المحيط:١٣١/٢، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:١٩٣/١.

95) الكشاف:٢٤٣/١؛ ينظر: البحر المحيط:١٣١/٢.

96) ينظر: إعراب القرآن:٩٠/١-٩١.

97) بحر العلوم:١١٦/١

98) المحرر الوجيز:٢٤٣/١؛ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٣٨/١، شرح التصريح على التوضيح:٢٤٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٤٣/١.

99) ينظر: زاد المسير في علم التفسير:١٣٥/١-١٣٦.

100) اللباب في علوم الكتاب: ١٩٤/٣.

101) ينظر: اعراب القرآن وبيانه: ٢٤٩/١- ٢٥٠، توضيح المقاصد والمسالك:٤٩٤/١-٤٩٥.

102) ينظر: مقاييس اللغة: ١٧٧/١، تهذيب اللغة:١٣٨/١٥، المحكم والمحيط الأعظم:٢٤٠/١٠، لسان العرب:٥١/٤، تاج العروس:١٥٢/١٠.

103) ينظر: أدوات الإعراب:٢٢٧/١-٢٢٨.

104) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٩٣/١-٣٩٤، الجدول في إعراب القرآن: ٤٣/١٣.

105) الكشاف:٤٩٤/٢-٤٩٥٥؛ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٢٤/٣-١٢٥، التبيان في إعراب القرآن:٧٤١/٢-٧٤٢، اللباب في علوم الكتاب:١٧٩/١١، إعراب القرآن وبيانه: ٣٢/٥.

106) المحرر الوجيز:٢٦٩/٣؛ ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١٢٤/٣-١٢٥، التبيان في إعراب القرآن:٧٤١/٢-٧٤٢، اللباب في علوم الكتاب:١٧٩/١١، إعراب القرآن وبيانه:٣٢/٥.

107) البحر المحيط: ٣١١/٦؛ ينظر: اللباب في علوم الكتاب:١٧٩/١١.

108) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٧٤١/٢-٧٤٢، اللباب في علوم الكتاب:١٧٩/١١، إعراب القرآن وبيانه:٣٢/٥.

109) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:١٧٩/١١-١٨٠.

110) البحر المحيط:٣١١/٦.

111) اللباب في علوم الكتاب: ١٨٠/١١-١٨١.

112) البحر المحيط:٣١١/٦.

113) روح المعاني:٣٥/٧.

114) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:١٨٠/١١-١٨١، إعراب القرآن وبيانه:٣٢/٥.

115) التبيان في إعراب القرآن:٧٤١/٢-٧٤٢.

116) مقاييس اللغة: ٤٩٠/٤.

117) بحر العلوم:٢٠٥/٢.

118) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:٣٤/٩، المجتبى من مشكل إعراب القرآن:٣٣٦/١، إعراب القرآن الكريم: ٣٨٥/١.

119) الدر المصون:٤١٥/٥-٤١٦، اللباب في علوم الكتاب:٢٥٩/٩-٢٦٠، ينظر: الكشاف:١٤٠/٢، مفاتيح الغيب:١٤/ ٣٣٤-٣٣٥، البحر المحيط: ١٣٣/٥، التبيان في إعراب القرآن:٥٨٧/١-٥٨٨، المحرر الوجيز:٤٣٨/٢، إعراب القرآن وبيانه:٤٢٤/٣، معترك الأقران في أعجاز القرآن:١٤٧/٣، الجدول في إعراب القرآن:٣٤/٩.

120) ينظر: المحرر الوجيز:٤٣٨/٢، الدر المصون:٤١٥/٥-٤١٦، اللباب في علوم الكتاب:٢٥٩/٩-٢٦٠، الكشاف:١٤٠/٢، البحر المحيط: ١٣٣/٥، التبيان في إعراب القرآن:٥٨٧/١-٥٨٨، معترك الأقران في أعجاز القرآن:١٤٧/٣، الجدول في إعراب القرآن:٣٤/٩.

121) ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام:١٦٢/١.

122) مقاييس اللغة:٥/ ٢٦٠.

123) الكشاف:١٤٠/٢، ينظر: مفاتيح الغيب:٣٣٤/١٤-٣٣٥.

124) مفاتيح الغيب:٣٣٤/١٤، ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن:٢٦/١٣-٢٧.

125) ينظر: مغني اللبيب:٨٥/١- ٨٦، التطبيق النحوي:٤٢٤/١، العدة في إعراب العمدة:٣٠٣/٣.

126) التحرير والتنوير:٤٦/٩-٤٧.

127) ينظر: السبعة في القراءات:٢٠٦/١، معاني القراءات: ٢٥٦/١- ٢٥٧، الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٤٣-٤٤.

128) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:١٨٥/٣-١٨٦، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٢٠/١، إعراب القرآن الكريم: ١٣٦/١-١٣٧.

129) ينظر: المصدر نفسه.

130) التبيان في إعراب القرآن:٢٦٢/١، الدر المصون:١٩٠/٣، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥، ينظر: إعراب القرآن: ١٥٩/١-١٦٠. إعراب القرآن وبيانه: ٥١٤/١-٥١٥.

131) مشكل إعراب القرآن:١٤٠، الدر المصون:٢٣٩/٣، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥، ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٥١٤/١-٥١٥.

132) ينظر: البحر المحيط: ١٦٢/٣، التبيان في إعراب القرآن:٢٦٢/١، الدر المصون:١٩٠/٣، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥، إعراب القرآن وبيانه: ٥١٤/١-٥١٥.

133) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢٦٢/١، الدر المصون:١٩٠/٣-١٩١، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥، إعراب القرآن وبيانه: ٥١٤/١-٥١٥.

134) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢٦٢/١، الدر المصون:١٩٠/٣-١٩١، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥،إعراب القرآن وبيانه: ٥١٤/١-٥١٥.

135) التحرير والتنوير:٢٤٩/٣-٢٥٠.

136) ينظر: النشر في القراءات العشر:٢٠٤/١، الجواهر الحسان في تفسير القرآن:٤٦/٢-٤٧، السبعة في القراءات:٢٠٦/١.

137) ينظر: البحر المحيط:١٦٢/٣، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١٩١/٣، اللباب في علوم الكتاب:٢٣٩/٥.

138) ينظر: السبعة في القراءات:٢٠٦/١، معاني القراءات: ٢٥٦/١- ٢٥٧، الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٤٣-٤٤.

139) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:١٨٥/٣-١٨٦، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٢٠/١، إعراب القرآن الكريم: ١٣٦/١-١٣٧.

140) ينظر: السبعة في القراءات:٢٠٦/١، معاني القراءات، الأزهري: ٢٥٦/١- ٢٥٧، الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٤٣-٤٤..

141) ينظر: الدر المصون:١٩١/٣-١٩٢، اللباب في علوم الكتاب:١٤٠/٥-١٤١، التبيان في إعراب القرآن:٢٦٢/١، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:٢/ ٣٨-٣٩، إعراب القرآن وبيانه، ٥١٤-٥١٥.

142) ينظر: الدر المصون:١٩١/٣-١٩٢، اللباب في علوم الكتاب:٥ / ١٤١-١٤٢.

143) تاج العروس:٢٥١/٢٥.

144) البحر المحيط: ١٦٢/٣- ١٦٣.

145) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٤٦١/٢- ٤٦٢، الجدول في إعراب القرآن:٣٤٠/١٦، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٦٨١/٢، إعراب القرآن الكريم: ٢٥١/٢.

146) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٢/ ٤٦١، التبيان في إعراب القرآن:٨٨٣/٢، إعراب القرآن وبيانه:٦/ ١٥٥-١٥٦، الجدول في إعراب القرآن:٣٤٠/١٦

147) ينظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٧، الدر المصون:٧/ ٦٤٨-٦٥٠، الكشاف:٣/ ٤٥، التبيان في إعراب القرآن:٨٨٣/٢، مفاتيح الغيب:٥٦٧/٢١، الجامع لأحكام القرآن:١٥٧/١١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل:٢٠/٤، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:٣٨٣/٥، معاني النحو: ١٦٢/٣.

148) مقاييس اللغة:٢/ ٢٧٩.

149) فتح القدير:٤١٥/٣.

150) ينظر: الجدول في إعراب القرآن:٣٤٠/١٦.

151) في ظلال القرآن:٤/٢٣٢٠-٢٣٢١.

152) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/١٣٠، الجدول في إعراب القرآن الكريم: ٢/٤٦٦-٤٦٧، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/٨٠، إعراب القرآن الكريم: ١/٩٣.

153) البحر المحيط:٢/٤٤٠؛ ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/ ٢٩٩- ٣٠٠، غرائب التفسير:١/٢١٤.

154) البحر المحيط:٢/٤٤٠-٤٤١،

155) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٤٠- ٤٤١، التبيان في إعراب القرآن:١/١٧٩، الدر المصون: ٢/٤٢٥- ٤٢٨، اللباب في علوم الكتاب:٤/ ٨٥- ٨٦.

156) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٩٨-٣٠٠، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٤١- ٤٢.

157) ينظر: تهذيب اللغة:١/٢٨٨، لسان العرب:٧/١٧٨- ١٧٩.

158) البحر المحيط: ٢/ ٤٤١.

159) ينظر: التحرير والتنوير:٢/ ٣٧٩، الدر المصون: ٢/٣٢٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

- أدوات الإعراب, ظاهر شوكت البياتي, مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت- لبنان, ط١, ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى(ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د.ت.
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ), تح: عبد الحسن الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان، د. ط، د. ت .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ)، دار الارشاد للشؤن الجامعية، حمص- سورية، دار اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ .
- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود القاسم، دار المسير ودار الفارابي، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢هـ .
- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًّا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ)، د. ياسين جاسم المحيميد، د. ط، د.ت.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن (كتاب الأملاء)، أبي البقاء عبد الله العكبري(ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك, عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله, ابو محمد, جمال الدين, ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د.ت .
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي(ت ٣٧٣هـ)، د. ط، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان, أبو الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ), تح: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت– لبنان, د . ط, ١٤٢٠هـ.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤هـ)، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، د. ط، ١٤١٩هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس, محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني, ابو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي(ت:١٢٠٥هـ), ت: مجموعة من المحققين , دار الهداية، د. ط، د.ت.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت .
- تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣ هـ)، تح: د. مجدي باسلوم, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, ط١, ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، د. ت .
- التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي(ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، د. ط، ١٩٨٤م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا، ط١، د. ت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجبائي, أبو عبدالله , جمال الدين (ت٦٧٢هـ), تح: محمد كامل بركات , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر , د. ط , ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٣م.
- التفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري، تح: علام نبي التونسي، مكتبة الرشدية– باكستان، د. ط، ١٤١٢هـ .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي (ت: ٧٤٩ هـ), تح: عبدالرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, ط١, ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٨م.

- جامع البيان في تأويل القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي, ابو جعفر للطبري(ت٣١٠هـ), تح: احمد محمد شاكر , مؤسسة الرسالة, ط١, ١٤٢٠هـ,٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى:٦٣٧هـ)، تح: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، د. ط. ١٣٧٥هـ.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي(ت٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي(ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد - دمشق، مؤسسة الايمان – بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت٨٧٥هـ)، تح: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي(ت٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط ، د. ت .
- الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، الأردن – عمان، دار الضياء، ١٩٨٥م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي, المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ)، دار الفكر – بيروت، د. ط، د.ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي(ت١٢٧٠هـ)، ضبط وتصحيح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي(ت٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح, أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين المصري (ت ٩٠٥ هـ), دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, ط١, ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ط، د. ت .
- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، د.ت.
- علوم القرآن الكريم، نور الدين محمد عتر الحلبي، مطبعة الصباح – دمشق، ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- العين, أبو عبد الرحمن بن احمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري(ت:١٧٠هـ), تح: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, د. ط, د.ت.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، د. ط، د.ت .
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسن الشاربي(ت١٣٨٥هـ)، دار الشروق، بيروت – القاهرة، ط١٧، ١٤١٢هـ.
- الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء , أبو بشير, الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ), تح: عبدالسلام محمد هارون, مكتبة الخانجي , القاهرة, ط٣، ١٤٢١هـ –١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق(ت٤٢٧هـ)، تح: الأمام أبي محمد بن عاشور، تدقيق ومراجعة: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ .
- اللمع في العربية, ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ), تح: فائز فارس ,دار الكتب الثقافية, الكويت, د. ط, د.ت.
- مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٢٤، ٢٠٠٠م.

- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، د. ط، ١٤٢٦هـ .
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي(ت١٣٣٢هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ), تح: عبدالسلام عبد الشافي محمد , دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, ط١, ١٤٢٢هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم, أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ), تح: عبدالحميد هنداوي, دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , د. ط، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد بن أبي طالب بن محمد القيرواني الاندلسي(ت٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ .
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
- معاني القرآن وأعرابه للزجاج, إبراهيم بن السري بن سهل , أبو اسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) , تح: عبد الجيل عبده شلبي, عالم الكتب, بيروت– لبنان , ط ١ , ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ .
- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطَّيَّار، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- مقاييس اللغة , أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي, أبو الحسن(ت٥٣٩), تح: عبدالسلام محمد هارون, دار الفكر, د. ط، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م .
- المكونات التركيبية والدلالة لظاهرة التعليل في اللغة العربية، د. طه الجندي، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، عدد٢٧، ١٩٩٩م.
- النحو الوافي, عباس حسن (ت١٣٩٨هـ), دار المعارف , ط١٥, د. ت .
- النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، ت: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د. ط، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ط، د. ت.

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار العلم، الدار الشامية، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.